مستقبل مترابط: إعادة تصور الشراكة الأورو- متوسطية - نحو ميثاق جديد للبحر الأبيض المتوسط

شارلوتا سباري
نائبة مدير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) ودبلوماسية سويدية سابقة

في حين أن الشراكة الأورو- متوسطية لم ترق إلى مستوى تطلعات إعلان برشلونة لعام 1995، وتشير السنوات الماضية إلى اتساع فجوة الثقة بين الاتحاد الأوروبي وجواره الجنوبي، إلا أن المنطقتين مترابطتان، والتعاون بينهما ضروري لمواجهة التحديات المشتركة. **ورغم انتقادات دول الجوار، يشير مسح يوروميد إلى أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يُنظر إليه كشريك مهم يُقدم قيمة مضافة.** كما أنه أكد على الرغبة في تعزيز العلاقات والأمل في رؤية اتحاد أوروبي أكثر نشاطًا.

على الرغم من انتقادات دول الجوار، لا يزال الاتحاد الأوروبي يُنظر إليه كشريك مهم يحقق قيمة مضافة.

مع حلول الذكرى الثلاثين لإعلان برشلونة، واستمرار الاستعدادات لـ"ميثاق جديد للبحر الأبيض المتوسط"، من الضروري - على جانبي الشراكة - **الاعتراف بأوجه القصور القائمة في العلاقة ومعالجتها، وسد فجوات الثقة، وبناء تعاون أكثر استدامة.** يجب أن تستند هذه العملية إلى الإنجازات، ومعالجة الإخفاقات، والتفكير في كيفية إعداد مستقبل مشترك بشكل أفضل، مع مراعاة احتياجات ومصالح كل جانب، والبناء على إمكاناته. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعادة الاستثمار المشترك في الحوارات.

أوقات متغيرة

وُلد إعلان برشلونة والاتفاق على إطلاق عملية الشراكة الأورو- متوسطية في عصرٍ يملؤه الأمل. فقد شهدت أوائل التسعينيات على جانبٍ من البحر الأبيض المتوسط توسعًا للاتحاد الأوروبي، اتسم بنشوة ما بعد الحرب الباردة، وعلى الجانب الآخر تطلعات السلام في الشرق الأوسط، التي تجلّت من خلال عمليات السلام الثنائية والإقليمية الداعمة لبعضها البعض. شهدت المنطقة الأورو- متوسطية بأكملها فترة استقرار نسبي، مع قليل من النزاعات الأخرى المستمرة، والتزام بالدبلوماسية والحوار والتعاون متعدد الأطراف.

على مدار الثلاثين عامًا الماضية، شهدنا تقلبات في العلاقات الأورو- متوسطية، متأثرةً بتطورات رئيسية مثل الانتفاضة الثانية (2000)، وحرب العراق (2003)، والتوسع الكبير للاتحاد الأوروبي (2004)، وتطوير سياسة الجوار الأوروبية (2004)، والانتفاضات العربية (2011) مع آمال أولية بالتحول الديمقراطي، تلتها عودة إلى الاستبداد و/أو صراعات أدت إلى نزوح ملايين الأشخاص، وإلى أزمة هجرة أصبحت تتخلل الحوار الأورو- متوسطي.

على مدى السنوات الماضية، لم تحظ العلاقة مع الجوار الجنوبي لأوروبا باهتمام أقل فحسب، بل اتسمت أيضًا بالسياسات الدفاعية والمشاركة في التعاملات التجارية.

اليوم، **بلغ عدد النزاعات المسلحة أعلى مستوياته منذ الحرب العالمية الثانية**. تلجأ الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية إلى القوة بوتيرة متزايدة، وينتهك القانون الإنساني الدولي، وتكافح الدبلوماسية في مواجهة الاستقطاب والتضليل والسياسات المتجذرة.

بعد الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا عام 2022، تأثر الاتحاد الأوروبي بشدة بحربٍ على حدوده المباشرة. على مدار السنوات الماضية، لم تحظ العلاقة مع الجوار الجنوبي لأوروبا باهتمام أقل فحسب، بل اتسمت أيضًا بسياسات دفاعية في ضبط الهجرة غير النظامية، وبالتعاملات التجارية مع قطاعات حيوية مثل الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، أدى رد الاتحاد الأوروبي، أو غيابه، على حرب غزة إلى مزاعم ازدواجية المعايير فيما يتعلق بموقفه من أوكرانيا. وقد أثرت هذه العوامل سلبًا على صورة الاتحاد الأوروبي وروايته في دول الجوار الجنوبي.

اتساع فجوة الثقة ومشاكل المصداقية

منذ البداية، وصف النقاد شراكة الاتحاد الأوروبي مع دول البحر الأبيض المتوسط بأنها ذات مركزية أوروبية مفرطة، مشيرين إلى سياسة تقودها بروكسل، مستوحاة من تجربة توسع الاتحاد الأوروبي، مع مشاركة حقيقية محدودة من الدول الشريكة، وغير متكيفة مع الواقع المعقد في دول الجوار الجنوبي - **وهو مصطلح يُنظر إليه بحد ذاته على أنه إشكالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن جمود عملية السلام في الشرق الأوسط، ومن ثم انهيارها لاحقًا، زاد من صعوبة إدارة العلاقات الصعبة أصلًا بين الشركاء الجنوبيين، مما أعاق الأبعاد الإقليمية للشراكة**.

منذ عام 2023، هناك مؤشرات على اتساع فجوة الثقة، لا سيما فيما يتعلق باستجابة الاتحاد الأوروبي للصراع في فلسطين. وأظهر مسح يوروميد (انظر الرسم البياني 1) أن 13.6% فقط من جميع المشاركين يعتقدون أن الاتحاد الأوروبي كان لديه استجابة متوازنة، في حين قال 20.2% إن استجابة الاتحاد الأوروبي أضرت بسمعة الاتحاد في المنطقة، وقال 20.5% إنها أضرت بقدرة الاتحاد على التأثير من خلال الدبلوماسية والقيم المشتركة، وقال ما يصل إلى 37.9% إنها أضرت بالتزام الاتحاد الأوروبي بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

الرسم البياني 1
س7: برأيك، ما هو تأثير استجابة الاتحاد الأوروبي للصراع في فلسطين؟ (اختر خيارًا واحدًا فقط)

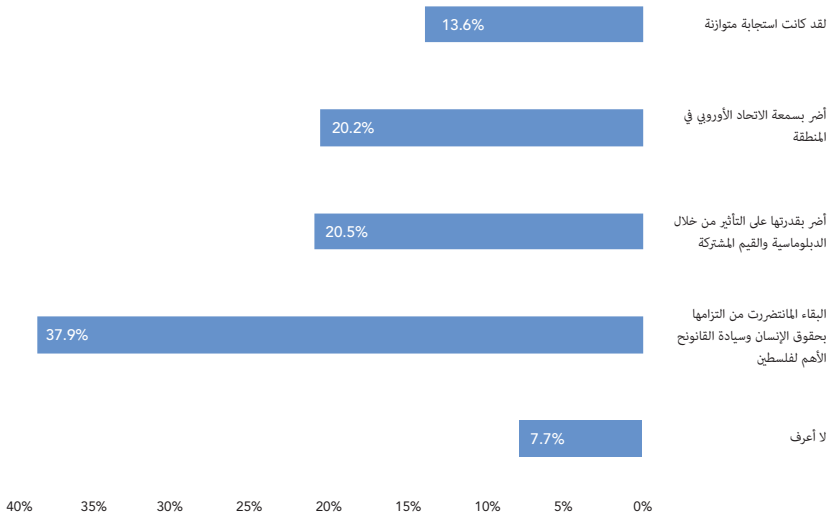

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

في صميم العلاقة الأورو- متوسطية يكمن الالتزام بحقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في المادة 2 من اتفاقيات الشراكة: "تستند العلاقات بين الطرفين، وكذلك جميع أحكام الاتفاقية نفسها، إلى احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يُوجّه سياساتهما الداخلية والدولية، ويشكل عنصرًا أساسيًا من هذه الاتفاقية"[1].

يبدو أن استجابة الاتحاد الأوروبي الأخيرة للصراع في فلسطين غير متسقة مع حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، وقد أضعفت مكانته بين الشركاء الإقليميين.

على مدى العقود الماضية، وضع الاتحاد الأوروبي أجندة استشرافية، مستوحاة أساسًا من القانون الدولي وحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية. وبينما لم تقدّر حكومات الدول الشريكة دائمًا التركيز على هذه القيم، حافظ الاتحاد الأوروبي على مصداقيته وصوته. ومع ذلك، فقد اعتُبرت استجابة الاتحاد الأوروبي الأخيرة على الصراع في فلسطين متعارضة مع هذه المبادئ، ويبدو أنها قوّضت مكانة أوروبا بين شركائها.

تغيرات جيوسياسية - هل هي نداء إيقاظ لأوروبا؟

من الصعب تقييم كيف ستتطور التحولات الجيوسياسية الجارية - التي تفاقمت بفعل التغيرات الكبيرة في المشاركة الأمريكية العالمية - في السنوات القادمة. مع ذلك، **يُتوقع ازدياد التنافس على النفوذ في دول الجوار الجنوبي لأوروبا.** فبينما انسحبت الولايات المتحدة إلى حد ما من المنطقة، ضاعفت الصين وروسيا حوافز قوتهما الناعمة، وتوسعتا أحيانًا في مجالات لم تكن لهما فيها تواجد من قبل، - على سبيل المثال من خلال التعاون الجامعي والمبادرات التعليمية والثقافية- لتوسيع نطاق نفوذهما الاقتصادي والأمني. بالإضافةً إلى ذلك، **أصبحت العديد من "القوى المتوسطة" - ولا سيما دول الخليج - جهات فاعلة إقليمية رئيسية**.

في ظل البيئة الجيوسياسية المتغيرة، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يسأل نفسه كيف يمكنه تجنب فقدان نفوذه، وكيف يمكنه تكثيف مشاركته وتنمية شراكة أقوى، مع جهات فاعلة جديدة، وكذلك مع جهات فاعلة تقليدية.

في ظل البيئة الجيوسياسية المتغيرة، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يسأل نفسه كيف يمكنه تجنب فقدان نفوذه، وكيف يمكنه تكثيف مشاركته وتنمية شراكة أقوى، مع جهات فاعلة جديدة، وكذلك مع جهات فاعلة تقليدية. **فهل يمكن أن تكون التحولات الحالية بمثابة جرس إنذار؟**

على الرغم من الانتقادات الموجهة للاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي، أشار مسح يوروميد إلى الاتحاد الأوروبي كأحد الجهات الفاعلة التي تلعب دورًا رئيسيًا في الجوار الجنوبي (انظر الرسم البياني 2)، إلى جانب منطقة الخليج وتركيا والولايات المتحدة والصين وروسيا. ومن الجدير بالذكر أن المشاركين في المسح من الجوار الجنوبي صنفوا الاتحاد الأوروبي باعتباره الفاعل الأكثر أهمية في المنطقة، حيث صنفه 32% بأنه مرتفع للغاية و 46% بأنه مرتفع.

1. e.g. association agreement with Egypt https://eur-lex.europa.eu/eli/agree_internation/2004/635/oj/eng

البياني 2
س4: برأيك، إلى أي مدى تلعب الجهات التالية دورا رئيسيا في الجوار الجنوبي؟

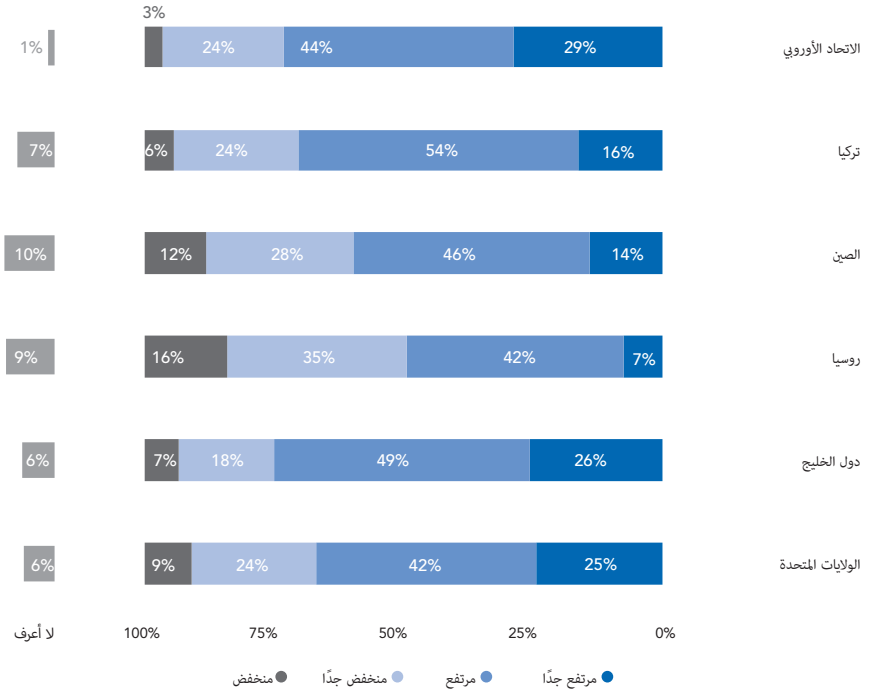

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

قد تكون العلاقات بين الجيران معقدة ومتوترة أحيانًا، لا سيما في ظلّ حالة عدم اليقين والتحولات الجيوسياسية. ولكن، سواءً أدركنا ذلك أم لا، فإنّ الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي مترابطين تاريخيًا وثقافيًا وجغرافيًا بشكل عميق. فما يحدث في إحدى المنطقتين يؤثر مباشرةً على الأخرى، ومعظم التحديات الحرجة التي تواجهها المنطقتان - من الأمن إلى الاقتصاد والطاقة والمناخ - عابرة للحدود بطبيعتها، ويتعيّن تطوير حلول مشتركة. والخبر السار هو أنه على الرغم من أوجه القصور في هذه العلاقة، أشار مسح يوروميد إلى أن الجوار الجنوبي يتطلع إلى مزيد من المشاركة والتعاون، ويشير إلى مزايا نسبية في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي.

في مسح يوروميد، سُئل المشاركون عن القيمة المضافة لتعاون الاتحاد الأوروبي مقارنةً بالجهات الفاعلة الأخرى (انظر الرسم البياني 3). أشارت الردود إلى قوة النهج الشامل والمتكامل ومتعدد الأبعاد، الذي يدمج الحوار الأمني والسياسي مع التعاون الاقتصادي والفني، ويجمع بين التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف/الإقليمي. وعلى حد تعبير أحد المشاركين الجزائريين في المسح: "تكمن القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي بشكل أساسي في نهجه الشامل ومتعدد الأبعاد للتعاون، مما يميزه عن غيره من الجهات الفاعلة ذات الاستراتيجيات ذات التوجهات الجيوسياسية أو المعاملاتية.

الميزة النسبية لأوروبا

قد تكون العلاقات بين الجيران معقدة ومتوترة أحيانًا، لا سيما في ظلّ حالة عدم اليقين والتحولات الجيوسياسية. ولكن، سواءً أدركنا ذلك أم لا، فإنّ الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي مترابطين تاريخيًا وثقافيًا وجغرافيًا بشكل

الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي مترابطين تاريخيًا وثقافيًا وجغرافيًا بشكل عميق. فما يحدث في إحدى المنطقتين يؤثر مباشرةً على الأخرى.

عميق. فما يحدث في إحدى المنطقتين يؤثر مباشرةً على الأخرى، ومعظم التحديات الحرجة التي تواجهها المنطقتان - من الأمن إلى الاقتصاد والطاقة والمناخ - عابرة للحدود بطبيعتها، ويتعيّن تطوير حلول مشتركة. والخبر السار هو أنه على الرغم من أوجه القصور في هذه العلاقة، أشار مسح يوروميد إلى أن الجوار الجنوبي يتطلع إلى مزيد من المشاركة والتعاون، ويشير إلى مزايا نسبية في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي.

في مسح يوروميد، سُئل المشاركون عن القيمة المضافة لتعاون الاتحاد الأوروبي مقارنةً بالجهات الفاعلة الأخرى (انظر الرسم البياني 3). أشارت الردود إلى قوة النهج الشامل والمتكامل ومتعدد الأبعاد، الذي يدمج الحوار الأمني والسياسي مع التعاون الاقتصادي والفني، ويجمع بين التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف/الإقليمي. وعلى حد تعبير أحد المشاركين الجزائريين في المسح: "تكمن القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي بشكل أساسي في نهجه الشامل ومتعدد الأبعاد للتعاون، مما يميزه عن غيره من الجهات استراتيجيات أكثر توجهًا نحو المعاملات أو التوجه الجيوسياسي الفاعلة ذات الاستراتيجيات ذات التوجهات الجيوسياسية أو المعاملاتية".

الرسم البياني 3

س5. برأيك، ما هي القيمة المضافة لتعاون الاتحاد الأوروبي مقارنةً بالجهات الفاعلة الأخرى؟ (الفئات المُستقاة من الإجابات المفتوحة)

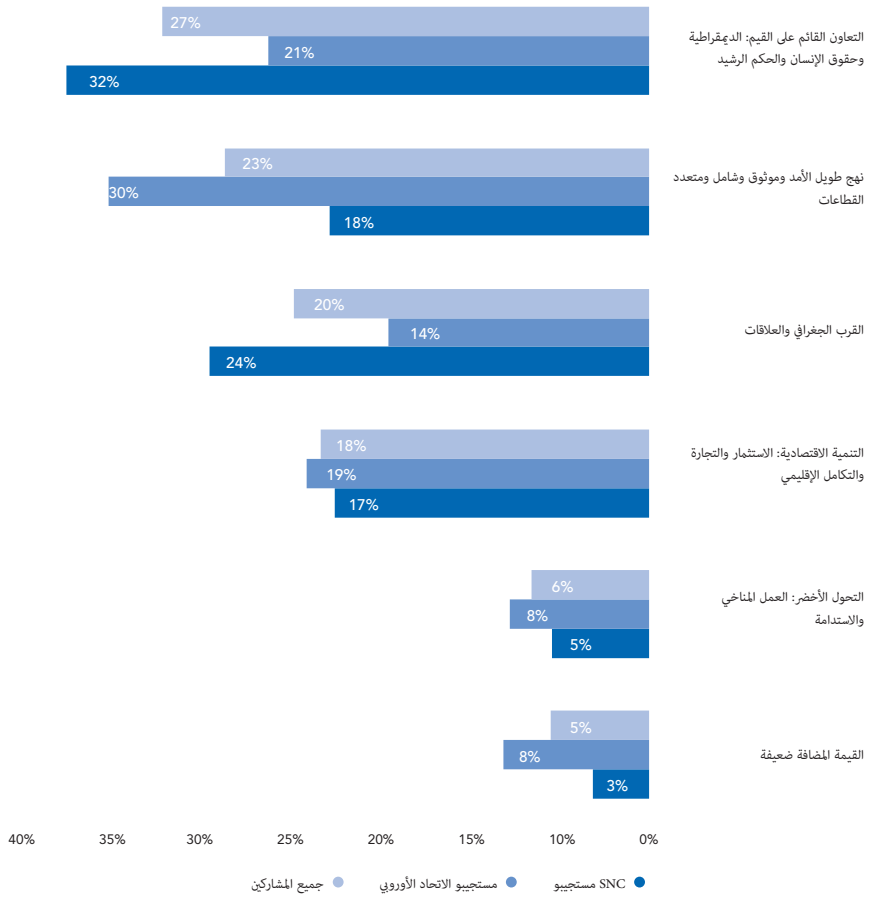

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

في الجوار الجنوبي، يظل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأبرز، ومستثمرًا هامًا، ومصدرًا رئيسيًا للتعاون الإنمائي.

بالنسبة لمعظم دول الجوار الجنوبي، يظل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأبرز، ومستثمرًا هامًا، ومصدرًا رئيسيًا للتعاون الإنمائي. وبالنظر إلى الجاليات المهاجرة الكبيرة من المنطقة في أوروبا، والاتصالات التي أُقيمت من خلال برامج التبادل الدراسي، والتعاون التجاري، وتعاون المجتمع المدني، **تُوجد أيضًا روابط قوية بين الشعوب**.

عند سؤال المشاركين عن أمثلة محتملة لدور متزايد للاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي منذ إطلاق أجندة المتوسط الجديدة عام 2021، **أشارت نتائج المسح (انظر الرسم البياني 4) إلى تقدم إيجابي في مجالات البيئة، والمناخ، والزراعة الخضراء، والاقتصاد، والتجارة، والاستثمار**، بينما أشار 5% فقط إلى أمثلة إيجابية في مجالي الأمن والحوكمة.

رسم البياني 4

س2. في أي مجالات محددة يمكنك طرح أمثلة إيجابية على هذا الدور المتزايد؟ (الفئات التي تم تطويرها من الإجابات المفتوحة)

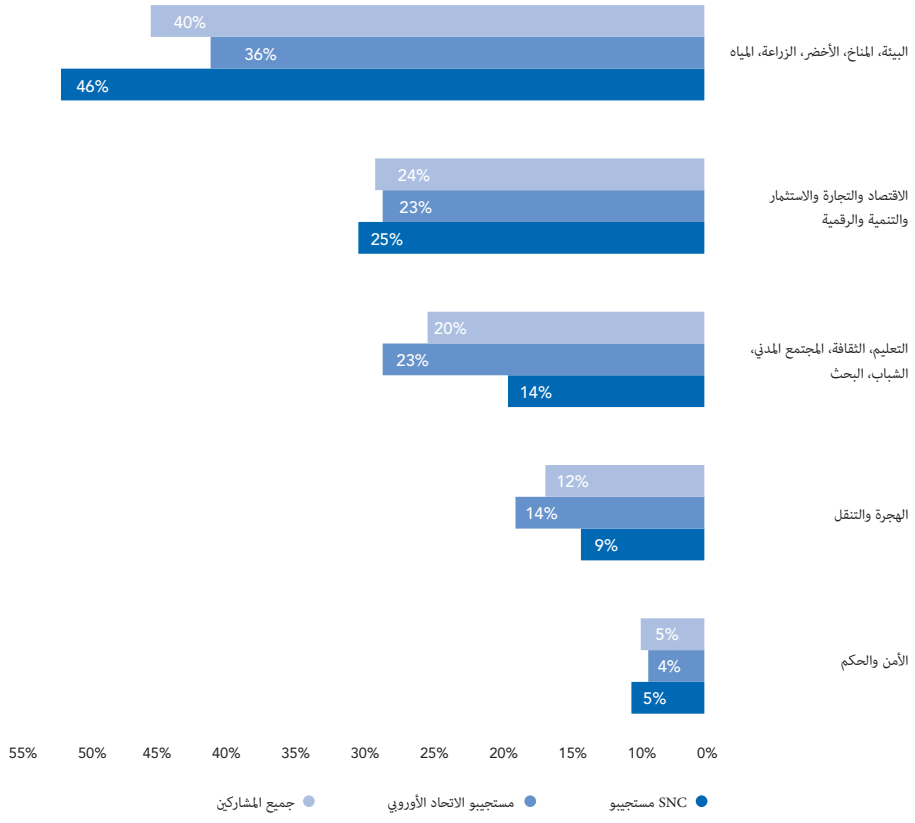

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

في سياق يعمل فيه العديد من الجهات الفاعلة العالمية بمصالح استراتيجية قصيرة الأجل، يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه يقدم إطارًا أكثر استقرارًا وهيكلة.

من ناحية أخرى، عند سؤال المشاركين في المسح عن ماهية الشراكة التي ينبغي تحقيقها، لم يُشيروا إلى اهتمام مرتفع (40%) أو مرتفع جدًا (50%) بشراكة أكثر مساواة وتوازنًا فحسب، **بل أيضًا إلى شراكة تُسهم في حل النزاعات طويلة الأمد، وتتماشى مع القدرات والموارد المؤسسية للشريك، وتُقدم رؤية طويلة المدى للإصلاحات**، إلخ.

الرسم البياني 5
س10. إلى أي مدى ينبغي أن تتطور علاقات الاتحاد الأوروبي مع شركائه في الجوار الجنوبي

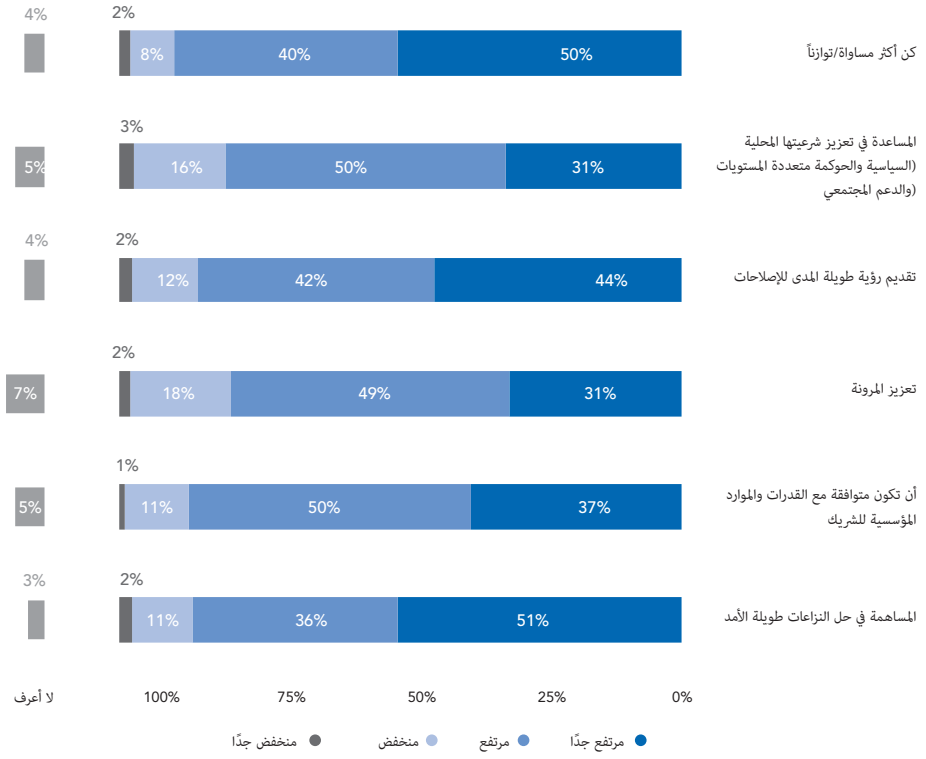

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

لنجاح الميثاق، يجب على الاتحاد الأوروبي تجاوز التصريحات والانخراط في عملية حقيقية، حيث تُؤخذ الاحتياجات المحلية والقدرات المؤسسية والأولويات طويلة الأجل للدول الشريكة على محمل الجد.

تركيز المشاركين على القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي - نهجه الشامل وتعدد الأبعاد وطول الأمد - يؤكد على أهمية الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي، الذي يسعى إلى دمج الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في شراكة إقليمية متماسكة. غير أن الاعتراف المحدود بإنجازات الاتحاد الأوروبي في مجالات مثل الأمن والحوكمة يكشف عن أوجه قصور مستمرة في قدرته على مواجهة التحديات السياسية الصعبة، لا سيما تلك المرتبطة بحل النزاعات والإصلاح المؤسسي والحوكمة الديمقراطية. وأخيرًا، تشير الدعوة القوية إلى شراكة أكثر مساواة وتوازنًا إلى أنه لنجاح الميثاق، يجب على الاتحاد الأوروبي تجاوز التصريحات والانخراط في عملية حقيقية، حيث تُؤخذ الاحتياجات المحلية والقدرات المؤسسية والأولويات طويلة الأجل للدول الشريكة على محمل الجد.

الطريق إلى الأمام - كيف يمكننا بناء شراكة أفضل؟

أشاد المشاركون في المسح بالعلاقات الأورومتوسطية وانتقدوها في آن واحد. لذلك، عند تطوير "الميثاق الجديد للمتوسط"، يجب أن نسأل أنفسنا كيف يمكننا البناء على الإنجازات، مع الاعتراف بأوجه القصور ومعالجتها.

عند سؤال المشاركين في المسح عن أهمية مختلف العناصر في بناء إطار عمل "الميثاق الجديد للمتوسط" (انظر الرسم البياني 6)، شددوا، من بين أمور أخرى، على توسيع نطاق التجارة وتعميقها؛ وبناء تعاون عبر المتوسط في مجال الطاقة والتكنولوجيا النظيفة؛ وتقوية المواهب والمهارات اللازمة لرفع مستوى الوظائف. وتشمل العناصر المهمة الأخرى للإطار الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، والهجرة، والتكيف مع المناخ، ومكافحة الإرهاب، والمشاركة الثقافية.

الرسم البياني 6
س-13 إلى أي مدى تعتبرون العناصر التالية ذات أهمية في إطار الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط؟

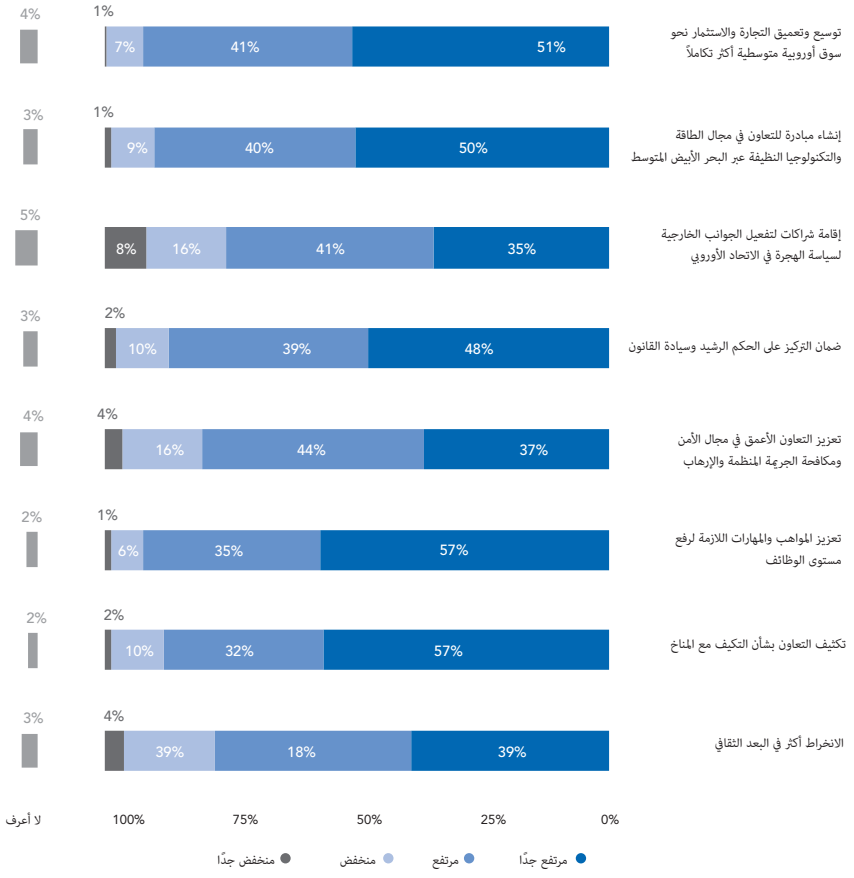

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

في حين يُقدّم المسح العديد من التأملات الثاقبة حول التعاون الأورو- متوسطي، **إلا أن هناك العديد من الأسئلة التي تحتاج إلى مزيد من البحث في إطار السعي نحو "الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط"**. ويمكن أن تندرج هذه الأسئلة تحديدًا ضمن العناصر التالية: المصالح والقيم، والشراكة، والأمن، ومجالات التعاون الرئيسية، والتواصل بين الشعوب، والقوة الناعمة.

المصالح والقيم. منذ مفاوضات سياسة الجوار الأوروبية عام 2004، كان هناك توتر مُلحوظ بين المصالح والقيم، وكأنها متنافية وليست متشابكة ومتكاملة. ولتحقيق استقرار طويل الأمد، يجب مراعاة احتياجات ومصالح مختلف الأطراف. وقد أشارت نتائج المسح بوضوح إلى أهمية القيم - كما هو موضح في الردود على (الرسم البياني 1) حول استجابة الاتحاد الأوروبي للصراع في فلسطين. وبالنظر إلى المصالح والقيم، تشمل الأسئلة التي تُطرح: كيف يُمكننا مراعاة مصالح بعضنا البعض عبر البحر الأبيض المتوسط؟ كيف يُمكننا سد فجوات الثقة فيما يتعلق بالقيم - القانون الدولي، وحقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية - والتعاون في تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون؟

الشراكة. منذ البداية، عُرّفت سياسة الجوار الأوروبية بأنها "شراكة"، بينما كانت، في المقام الأول، سياسةً يقودها الاتحاد الأوروبي. هل يُمكن الانتقال إلى شراكة "حقيقية"؟ ماذا يعني ذلك؟ ولمن؟ كيف يُمكننا إيجاد أرضية مشتركة لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقتين؟ ما نوع آليات الحوار اللازمة، وكيف يُمكن تطوير حوارات شاملة؟

الأمن. بلغ عدد النزاعات المسلحة أعلى مستوياته منذ الحرب العالمية الثانية. تتأثر معظم دول الجوار الجنوبي، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالحروب والنزاعات المسلحة، كما هو الحال مع أوروبا في الحرب في أوكرانيا. علاوة حول الإنفاق العسكري، (SIPRI) على ذلك، وكما يُظهر أحدث تقرير لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام شهد الإنفاق العسكري نموًا سريعًا بشكل خاص في كل من أوروبا والشرق الأوسط في عام 2024. ومع ذلك، بالإضافة إلى إدراك التحديات الأمنية الصارمة، لا بد من الإقرار بأن التحديات الأمنية الكبيرة تنبع من عجز الحوكمة، والتحديات الاقتصادية والبيئية، وما إلى ذلك. كيف يُمكننا الموازنة بين الأمن القومي والأمن البشري؟ كيف يُمكننا الموازنة بين المصالح الأمنية قصيرة الأجل وطويلة الأجل؟ كيف يُمكننا بناء شراكة تُسهم في حل النزاعات طويلة الأمد؟

مجالات التعاون الرئيسية. بناءً على إجابات المسح بشأن ركائز بناء "الميثاق الجديد من أجل المتوسط" (انظر الرسم البياني 5)، **تُعدّ التجارة والطاقة من المجالات الرئيسية لتعميق التعاون. على الصعيد الاقتصادي والتجاري**، ثمة حاجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة تحديات البطالة، وإمكانية توسيع وتعميق التجارة والاستثمار نحو سوق مشتركة أكثر تكاملًا. ولا يزال أمن الطاقة أولوية استراتيجية لكلا جانبي المتوسط. كيف يُمكن تعزيز الشراكات لمواجهة هذه التحديات الأمنية والتنموية من خلال تبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا والمشاريع التجارية المشتركة؟ كيف يُمكن تصميم سياسات الهجرة والتعاون متعدد الأطراف للمساهمة في هذه التطورات؟ كيف يُمكن تطوير التعاون بين الأقاليم للتغلب على النقص الحاد في التكامل الاقتصادي الإقليمي في الجوار الجنوبي؟ وكيف يُمكن للاتحاد الأوروبي تحقيق تأثير أكبر من خلال تنسيق داخلي أفضل؟

التواصل بين الناس والقوة الناعمة. لقد شدد إعلان برشلونة بالفعل على أهمية العمل على القضايا الاجتماعية والثقافية والمشاركة على المستوى الشعبي. على مر السنين، تطورت العلاقات بين المناطق، بما في ذلك من خلال الهجرة والدراسة والتجارة والتعاون مع المجتمع المدني. ولكن، في السنوات الأخيرة، أعاقت سياسات الهجرة الأوروبية الأكثر تقييدًا التبادلات، وفي الوقت نفسه، عززت جهات فاعلة أخرى - مثل دول الخليج والصين وروسيا - بناء علاقاتها. كيف يُمكن للاتحاد الأوروبي تجنب فقدان نفوذه والحفاظ على قوته الناعمة الجاذبة؟ كيف يُمكن تعزيز النهج بين الشعوب؟ ما الدور الذي يُمكن أن يلعبه التعاون الأكاديمي والمهني؟ كيف يُمكن للتبادلات التعليمية والثقافية، والتعاون مع المجتمع المدني، ومنتديات مراكز الأبحاث، وأساليب المسار الثاني أن تُساهم في ذلك؟

المراجع

إعلان برشلونة (1995)
https://eeas.europa.eu/archives/docs/euromed/docs/bd_en.pdf

اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي (2024)، معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام
https://www.sipri.org/sites/default/files/2025-04/2504_fs_milex_2024.pdf

تقارير من حوارات الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعهد السويدي للحوار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
https://www.swedenabroad.se/en/embassies/dialogue-institute/thematic-areas/eu-mena-relations/

مستقبل سياسة الجوار الأوروبية، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط
https://www.iemed.org/euromed-survey/the-future-of-the-european-neighbourhood-policy/

موران، جي. (20 أيار/ مايو 2025). ميثاق أوروبي متوسطي جديد قد يُنعش العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا CEPS
https://www.ceps.eu/a-new-euromed-pact-could-reinvigorate-eu-mena-relations/

إعادة ابتكار التعاون بين الاتحاد الأوروبي والبحر الأبيض المتوسط: نحو شراكة أكثر توازناً واستدامة

سلام الكواكبي

مدير المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية في باريس

مقدمة

الاتحاد الأوروبي على مفترق طرق في الجوار الجنوبي

منذ عام 2021، سعى الاتحاد الأوروبي إلى توثيق علاقاته مع الجوار الجنوبي، إلا أن تركيزه المتزايد على الأمن بدلاً من التنمية أضعف مصداقيته ونفوذه. وقد أدى ذلك إلى تأجيج الشكوك وفتح المجال أمام قوى بديلة مثل الصين وروسيا

منذ عام 2021، التزم الاتحاد الأوروبي بتعزيز علاقاته مع شركائه في الجوار الجنوبي من خلال مجموعة واسعة من المبادرات التي تركز على التنمية المستدامة، والتحول الرقمي، وإدارة الهجرة. ولكن، لا تزال التصورات حول دوره الفعلي وتأثيره متباينة. فبينما يلاحظ بعض المراقبين تجدد الحضور الأوروبي، إلا أن الكثيرين يسلطون الضوء على ركود، أو حتى تراجع، في نفوذ الاتحاد الأوروبي. وينبع هذا التباين جزئياً من تغير أولويات الاتحاد الأوروبي - لا سيما الحرب في أوكرانيا وزيادة إضفاء طابع أمني على الهجرة - والتي طغت على تفاعله مع شركائه الجنوبيين. **في العديد من البلدان، ترى جهات المجتمع المدني أن الاتحاد الأوروبي يُعطي الأولوية للتعاون الأمني على حساب التنمية الحقيقية أو الإصلاحات الديمقراطية. علاوة على ذلك، يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه أصبح تفاعلي بشكل متزايد، حيث تُفسر أفعاله غالبًا على أنها إدارة أزمات قصيرة الأجل بدلًا من أن تكون جزءًا من رؤية استراتيجية طويلة الأجل. وكثيرًا ما يُقوّض خطابه المعياري** - الذي يُعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان والاستدامة - بدعمه للحكومات الاستبدادية عندما يخدم ذلك المصالح الأوروبية، وخاصةً في مجال ضبط الهجرة. وقد ساهم هذا التناقض في تنامي الشكوك بين أصحاب المصلحة المحليين. كما يُمثل النهج التكنوقراطي للاتحاد الأوروبي مصدر إحباط أيضا. فعلى الرغم من التمويل الكبير، تُنتقد العديد من المبادرات لافتقارها إلى الصلة المحلية أو لفشلها في إشراك الجهات الفاعلة الشعبية بشكل هادف. وفي **الوقت نفسه، عزز الوجود المتزايد لشركاء بديلين - مثل الصين وروسيا ودول الخليج - الاعتقاد بأن نفوذ الاتحاد الأوروبي في المنطقة آخذ في التضاؤل أو متنازع عليه بشكل متزايد.**

دور الاتحاد الأوروبي منذ الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط

بينما يُشجع الاتحاد الأوروبي على نموذج تعاون متعدد الأبعاد، يُشير المنتقدون إلى أن الأبعاد السياسية - مثل الحكم الرشيد أو حقوق الإنسان - غالبًا ما تُهمّش.

أقر بعض المشاركين بأن الاتحاد **الأوروبي قد كثّف جهوده في مجالات محددة. غالبًا ما تذكر الشراكات في مجالات التحول الأخضر، والرقمنة، والتعافي الاقتصادي، والتعليم، والهجرة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مبادرات الطاقة المتجددة في المغرب ومصر، وبرامج التبادل التعليمي إيراسموس+، واستثمار الاتحاد الأوروبي في المرونة** الاقتصادية بعد الجائحة. هذه الإجراءات تقابل بالترحيب عمومًا حيث تعمل على تمكين المؤسسات المحلية أو المجتمع المدني، على الرغم من اختلاف إظهارها واستدامتها اختلافًا كبيرًا من بلد إلى آخر. ولا تزال العديد من هذه المبادرات محصورة في دول مستقرة نسبيًا - مثل الأردن أو تونس - مما يُثير انتقادات لنهج المشاركة غير المتكافئة أو الانتقائية. علاوة على ذلك، بينما يُشجع الاتحاد الأوروبي على نموذج

تعاون متعدد الأبعاد، يُشير المنتقدون إلى أن الأبعاد السياسية - مثل الحكم الرشيد أو حقوق الإنسان - غالبًا ما تُهمّش. ويُنظر إلى شراكات الهجرة، على وجه الخصوص، بعين الريبة، حيث يُنظر إليها على أنها مدفوعة بالشواغل المحلية الأوروبية أكثر من المسؤولية المشتركة أو احترام القانون الدولي. ويُمثل التنفيذ مشكلة أخرى: إذ تعاني العديد من البرامج من التأخير، وضعف المراقبة، أو محدودية الملكية المحلية. **وعلى الرغم من الثقل المالي للاتحاد الأوروبي، غالبًا ما يُوصف تعاونه بأنه تجريدي أو بيروقراطي للغاية، مما يُقلل من قيمته المضافة المُتصوّرة على أرض الواقع.**

توقعات بتدخل أقوى من الاتحاد الأوروبي

عند سؤال المشاركين عن المجالات التي يرغبون في أن يبذل الاتحاد الأوروبي جهودًا أكبر فيها، أعطوا الأولوية لحل النزاعات (30%)، والتعاون الاقتصادي والتجارة (23%)، والديمقراطية وسيادة القانون (20%)، وتغير المناخ (17%). **وتركز أصوات الشباب بشكل خاص على التوظيف والتعليم والعدالة المناخية.** ويُعدّ غياب مشاركة الاتحاد الأوروبي في النزاعات الطويلة الأمد - ليبيا، وسوريا، وفلسطين، ولبنان - نقطة انتقاد رئيسية. **ويُنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه شديد الحذر أو منقسم، ويتجنب القضايا الحساسة سياسيًا لصالح مجالات تقنية أكثر أمانًا.** وهذا يُقوّض مصداقيته كفاعل جيوسياسي، ويُحبط أولئك الذين اعتبروه في السابق ثقلًا موازنًا للاستبداد أو السياسات الخارجية المُعسكرة. **كما يُنتقد الاتحاد الأوروبي لفشله في التفاعل بشكل هادف مع المجتمع المدني المحلي.** ويشعر العديد من الجهات الفاعلة بالاستبعاد من عمليات صنع القرار، مما يؤدي إلى شعور بأن التعاون مفروض بدلًا من أن يكون مُشتركًا. وبدون إرادة سياسية وموارد كافية وآليات شاملة يُخاطر الاتحاد الأوروبي بفقدان الثقة بين حلفائه الأكثر قربًا منه في المنطقة.

يشعر العديد من الجهات الفاعلة بالاستبعاد من عمليات صنع القرار، مما يؤدي إلى شعور بأن التعاون مفروض.بدلًا من أن يكون مُشتركًا

المنافسة والنفوذ: ديناميكيات القوى الإقليمية

يُشير المشاركون من الاتحاد الأوروبي إلى أن دول الخليج وتركيا هي الجهات الفاعلة الأكثر تأثيرًا، بينما يذكر المشاركون من دول الجوار الجنوبي أن الاتحاد الأوروبي هو الجهة الفاعلة الرئيسية، يليه الولايات المتحدة ودول الخليج. وتكتسب الصين وروسيا حضورًا متزايدًا، لكنهما لا تزالان متأخرتين عن بقية الجهات الفاعلة. **لا يُعزى هذا التحول فقط إلى حزم القوى الأخرى، بل يعكس أيضًا تراجع الاتحاد الأوروبي أو تردده الملحوظ.** يصف المشاركون الاتحاد الأوروبي بأنه مُجزّأ، بطيء الحركة، ويتزايد انعدام أهميته في التطورات الإقليمية الرئيسية. حتى نفوذه الاقتصادي يُضاهيه أو يفوقه منافسون يُقدّمون شراكات أسرع وأقلّ شروطًا. وعلى عكس نموذج الاتحاد الأوروبي القائم على القيم، غالبًا ما تعمل هذه القوى الناشئة بتركيز واضح على المصالح والنفوذ. وبينما يُثير هذا تساؤلات حول الاستدامة على المدى الطويل، فإنه يُناسب حكومات المنطقة التي تسعى إلى تحقيق مكاسب سريعة وتقليل التدخل في الشؤون الداخلية.

على عكس نموذج الاتحاد الأوروبي القائم على القيم، غالبًا ما تعمل هذه القوى الناشئة بتركيز واضح على المصالح والنفوذ.

المزاي النسبية للاتحاد الأوروبي والتحديات المستمرة

على الرغم من تزايد المنافسة، لا يزال العديد من المشاركين يدركون نقاط القوة الفريدة التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي. نموذجه للتعاون - الذي يربط التنمية الاقتصادية بالحوكمة الديمقراطية والإدماج الاجتماعي والاستدامة - لا يزال جذابًا للعديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمهنيين الشباب. تتم الإشادة بآليات التمويل الأوروبية، والشراكات البحثية، والتبادلات الثقافية (مثل برنامج إيراسموس+) لما توفره من فرص وتعزز الروابط طويلة الأمد. وفي مجالات مثل حماية البيئة، والابتكار الرقمي، والتعليم، يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه يقدم قيمة مضافة حقيقية. **إلا أن هذه المزايا تطغى عليها نقاط ضعف متزايدة:** انعدام التماسك، وضعف ديمقراطي مُتصور في أنشطته الخارجية، وعدم القدرة على فرض قيمه الخاصة عندما تتعارض مع المصالح السياسية أو الأمنية. ويُعد التناقض بين تعزيز حقوق الإنسان والشراكة مع الأنظمة القمعية أمرًا بالغ الضرر. وللحفاظ على مصداقيته، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يُثبت أن مبادئه غير قابلة للتفاوض. وهذا يتطلب سياسة خارجية موحدة أكثر، وانخراطًا أعمق مع المجتمعات المحلية، وآليات تضمن الشفافية والمساءلة.

يجب على الاتحاد الأوروبي أن يُثبت أن مبادئه غير قابلة للتفاوض. وهذا يتطلب سياسة خارجية موحدة أكثر، وانخراطًا أعمق مع المجتمعات المحلية، وآليات تضمن الشفافية والمساءلة

إمكانات الشراكة: الاستقرار والتنمية المستدامة

على الرغم من عقود من الحوار، لا يزال سوء الفهم الثقافي والسياسي يُشكل عائقًا كبيرًا. وستكون معالجة هذا الأمر ضرورية لإعادة بناء الثقة وبناء شراكة أكثر مساواة.

وفقًا للمشاركين، تتمتع شراكة الاتحاد الأوروبي مع الجوار الجنوبي بأكبر إمكانات لتعزيز الاستقرار الجيوسياسي (26.7%) وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (25.9%). ويرى الكثيرون أنهما مترابطان: فبدون السلام والحوكمة الرشيدة، يستحيل تحقيق التنمية المستدامة. **ومع ذلك، هناك رغبة في التحول من نموذج المانح -المتلقي إلى علاقة قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة**. ولتحقيق ذلك، يجب النظر إلى البحر الأبيض المتوسط ليس كخط فاصل، بل كمساحة للتعاون والإبداع المشترك. ويتطلب ذلك الاستماع باهتمام أكبر للأولويات المحلية وبناء شراكات أفقية. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات رئيسية قائمة: **القمع السياسي، والتشرذم الإقليمي، والتدخل الأجنبي، كلها عوامل تعيق التعاون**. كما يحذر بعض المشاركين من وضع توقعات غير واقعية على الاتحاد الأوروبي، مشيرين إلى محدودية اختصاصاته في الشؤون الخارجية وصعوبة بناء صوت موحد بين الدول الأعضاء السبع والعشرين. من المثير للاهتمام أن "التفاهم المتبادل" حصل على نسبة منخفضة (10%) فقط، مما يشير إلى أنه على الرغم من عقود من الحوار، لا يزال سوء الفهم الثقافي والسياسي يُشكل عائقًا كبيرًا. وستكون معالجة هذا الأمر ضرورية لإعادة بناء الثقة وبناء شراكة أكثر مساواة.

استجابة الاتحاد الأوروبي للصراعات الإقليمية: دراسة حالة غزة

يجب على الاتحاد الأوروبي أن يُثبت أن مبادئه غير قابلة للتفاوض. وهذا يتطلب سياسة خارجية موحدة، وتفاعلًا أعمق مع المجتمعات المحلية، وآليات تضمن الشفافية والمساءلة.

يُنظر إلى استجابة الاتحاد الأوروبي للحرب في غزة على نطاق واسع على أنها نقطة تحول. 13.6% فقط من المشاركين يعتبرون موقف الاتحاد الأوروبي متوازنًا. ويقول أكثر من 40% إنها أضرت بمصداقيته، ويعتقد حوالي 38% أنها تتعارض مع قيمه الأساسية. ويُنتقد الاتحاد لكونه سلبيًا وغير متسق ومنقسمًا سياسيًا - لا سيما على عكس موقفه الموحد والقائم على القيم تجاه أوكرانيا. وقد أضرت هذه الازدواجية الملحوظة بصورة الاتحاد الأوروبي كمدافع عن القانون الدولي وحقوق الإنسان. وفي العديد من دول الجوار الجنوبي، عزز ذلك الشعور بالظلم والفشل الأخلاقي من جانب الاتحاد الأوروبي. **وقد فُسِّر صمت أو غموض مؤسسات الاتحاد الأوروبي خلال اللحظات الحاسمة من الصراع على أنه تواطؤ، أو في أحسن الأحوال**، لامبالاة. ويدرك بعض المشاركين أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مقيدة بالانقسامات الداخلية والقواعد الإجرائية، لكن هذا لا يُخفف من الضرر الذي لحق بسمعته. إذا أراد الاتحاد الأوروبي أن يظل فاعلاً ذا مصداقية في المنطقة، فعليه أن يُظهر التزامه بحقوق الإنسان بالتساوي والاتساق في جميع النزاعات.

أولويات السياق الفلسطيني لما بعد الحرب

يكشف المسح عن غموض استراتيجي: إذ تتعايش التطلعات إلى العدالة والاعتراف مع دعوات براغماتية لإصلاح المؤسسات وإعادة الإعمار.

تكشف نتائج المسح عن إجماع واضح على ضرورة أن يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً فاعلاً في المرحلة المقبلة لما يعد الحرب في فلسطين. فبينما يؤيد الكثيرون الحفاظ على دور الاتحاد الأوروبي كجهة مانحة رئيسية، يُشدد 67% من المشاركين على ضرورة إعادة بناء البنية التحتية البشرية في غزة كأولوية قصوى. يلي ذلك الاعتراف بدولة فلسطينية وفرض عقوبات على المستوطنين في الضفة الغربية. تعكس **هذه التفضيلات تحولاً يتجاوز الإغاثة الإنسانية نحو العدالة والسيادة والتنمية على المدى الطويل**. في ضوء الحرب الدائرة في غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، يتزايد الإحباط من التقاعس الدبلوماسي وما يراه الكثيرون تطبيقاً انتقائياً للقانون الدولي. يحث المشاركون الاتحاد الأوروبي على التحول من ممول سلبي إلى قوة سياسية ذات مصداقية - قادرة على الضغط على إسرائيل مع دعم الإصلاحات الفلسطينية. وهناك دعم قوي لنهج متجذر في القانون الدولي والمساواة ومشاركة المجتمع المدني. لم يعد الناس يكتفون بالتعاطف فحسب، بل يطالبون بالاتساق والمساءلة والعدالة. ومع ذلك، يكشف المسح عن غموض استراتيجي: إذ تتعايش التطلعات إلى العدالة والاعتراف مع دعوات براغماتية لإصلاح المؤسسات وإعادة الإعمار. وبينما يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه قوي اقتصاديًا، فإن مصداقيته السياسية موضع شك. وهذا التوتر يُقوّض تأثير الإجراءات المقترحة. كما يستخدم بعض المشاركين المسح للتعبير عن غضب الناشطين، مما يطغى أحيانًا على الرؤية البناءة. **علاوة على ذلك، وبينما تعكس الأرقام إجماعًا حول قضايا معينة، إلا أنها تفشل في تجسيد التنوع الجيوسياسي بين المشاركين. ومع تصاعد الاستقطاب حول غزة، تُخاطر المواقف الأخلاقية بالتغلب على التفكير الاستراتيجي**. وما لم يُوفق الاتحاد الأوروبي بين هذه التوقعات المتضاربة، فإن نفوذه المعياري في منطقة البحر الأبيض المتوسط - وعلى الصعيد العالمي - سيستمر في التآكل.

نهج استراتيجي ضروري للانتقال السوري

تدعو إجابات المسح حول سوريا إلى نهج أكثر استراتيجية وإنسانية من الاتحاد الأوروبي. وتشمل الأولويات الرئيسية إعادة البناء الاقتصادي (45% يؤيدون بشدة)، والمشاركة الدبلوماسية النشطة (48%)، وضمان عودة آمنة للاجئين (39%). **تُفضّل الإجابات استراتيجيةً شاملةً تجمع بين الدبلوماسية والمساعدات الإنسانية ودعم المجتمع المدني**. كما تُسلّط الملاحظات المكتوبة الضوء على العدالة الانتقالية والمساءلة، وربط المساعدات بالمعايير الديمقراطية.

الرسم البياني 1
س9: برأيكم: إلى أي مدى ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يعطي الأولوية للعناصر التالية ليكون فعالاً ومفيداً في السيناريو السوري الجديد/الانتقال السوري؟

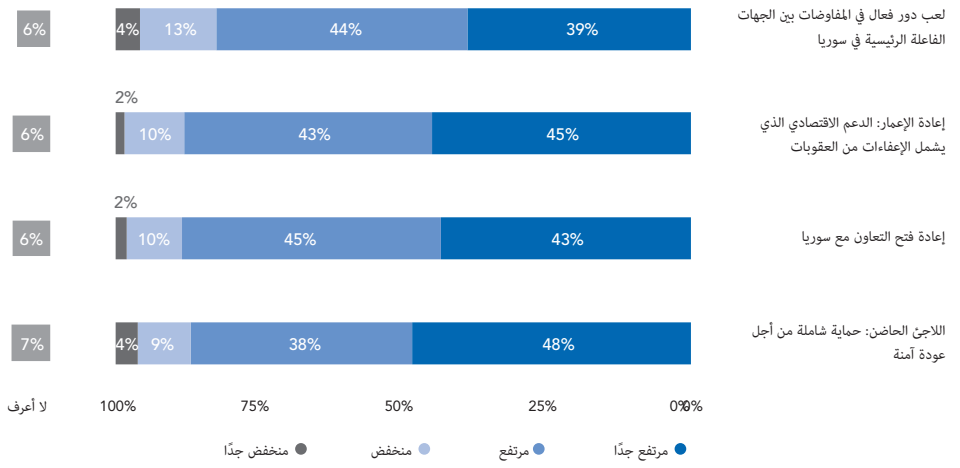

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

تنظر أوروبا إلى سوريا بشكل رئيسي من منظور الأمن والهجرة، بينما تطالب الجهات الفاعلة المحلية بالعدالة والذاكرة وإعادة البناء الاجتماعي. هذا الاختلال الأخلاقي قد يقوض مصداقية الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل في سوريا- وما بعدها.

نظرًا للجمود الذي أعقب عملية أستانا وجهود النظام السوري لاستعادة الشرعية الدولية، يرغب المشاركون في أن يتصرف الاتحاد الأوروبي ليس فقط كممول، بل كوسيط موثوق يلتزم بالمعايير الديمقراطية. هناك مقاومة واضحة لـ"التطبيع دون إصلاح". تُضفي أزمة اللاجئين المستمرة والتوترات التي تشمل القوى الإقليمية (إيران، تركيا، روسيا) إلحاحًا على هذه الدعوة إلى استراتيجية متماسكة للاتحاد الأوروبي - استراتيجية توازن بين الواقعية السياسية والمبادئ الأخلاقية. ولكن، تكشف المشاورات عن تحديات رئيسية. يدعو المشاركون إلى ضغط أقوى على النظام وتجديد المشاركة، دون حل هذا التناقض. في حين أن العدالة الانتقالية تحظى بدعم واسع، إلا أن القليل يُقدم آليات عملية أو واقعية. بالإضافة إلى ذلك، يُشير الالتباس بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى عدم وضوح بشأن القدرات الدبلوماسية الحقيقية للاتحاد. قد تؤدي هذه الفجوة بين التوقعات والقدرة الفعلية إلى خيبة أمل إذا فشل الاتحاد الأوروبي في ترجمة نواياه إلى عمل منسق. هناك حاجة إلى إعادة نظر جادة، ليس فقط في أهداف السياسات، بل في تعزيز أدوات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. شخصيًا، أرى فجوة متزايدة: فأوروبا تنظر إلى سوريا بشكل رئيسي من منظور الأمن والهجرة، بينما تطالب الجهات الفاعلة المحلية بالعدالة والذاكرة وإعادة البناء الاجتماعي. هذا الاختلال الأخلاقي قد يقوض مصداقية الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل في سوريا- وما بعدها.

إعادة النظر في التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط: التحديات والفرص

يُسلّط العديد من المشاركين الضوء على الاختلالات الهيكلية في شراكات الاتحاد الأوروبي، مُشيرين إلى أن الإصلاحات تُفرض دون مُعاملة بالمثل في قضايا رئيسية مثل التنقل أو التجارة. وكثيرًا ما يُهمّش المجتمع المدني، وتُعتبر مُنتديات مثل المنتدى المدني الأورو-متوسطي رمزيةً إلى حد كبير.

تتميز علاقة الاتحاد الأوروبي مع شركائه في جنوب البحر الأبيض المتوسط بالتناقضات. فبينما يعزز الاستقرار والحياد، غالبًا ما تعكس سياساته تناقضًا استراتيجيًا. ويُنظر إلى تردده في معاقبة إسرائيل بينما يمول مشاريع التنمية في فلسطين على أنه ازدواجية صارخة في المعايير. وبالمثل، فإن موقفه غير الواضح بشأن الصحراء الغربية واستعداده للتعاون مع الأنظمة الاستبدادية للسيطرة على الهجرة يضر بمصداقيته. علاوة على ذلك، فإن نهج الاتحاد الأوروبي التكنوقراطي - الذي يركز على مشاريع محددة بدلًا من معالجة الأسباب الجذرية كالاحتلال أو عدم المساواة - يحد من قدرته على حل النزاعات. هناك حاجة واضحة إلى المواءمة بين القيم والأفعال. إلى أن يتخلى الاتحاد الأوروبي عن دعم الأنظمة القمعية ويتبنى دبلوماسية متوازنة، سيظل تأثيره هامشيًا. وفيما يتعلق بمسألة الشراكة، يُشدد العديد من المشاركين على الاختلالات الهيكلية. يفرض الاتحاد الأوروبي إصلاحات دون أن يُقابلها بالمثل في قضايا رئيسية مثل حرية التنقل أو الدعم الزراعي. وتُهمّش الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وغالبًا ما تكون منصات مثل المنتدى المدني الأورو-متوسطي رمزية. **وتواجه "الإقليمية" التي يروج لها الاتحاد الأوروبي تفتتًا بسبب غياب الآليات الملزمة والإرادة السياسية**.

العلاقات الاقتصادية والتجارية: معالجة أوجه عدم المساواة

في حين أن أدوات الاستثمار تحظى بالتقدير، إلا أنها غالبًا ما تخدم المصالح الأوروبية. نادرًا ما تعكس أولويات التمويل - مثل البنية التحتية أو الطاقة - الاحتياجات المحلية. كما أن تطبيق الشروط الديمقراطية بشكل غير متساوٍ يُغذي انعدام الثقة. غالبًا ما تُلحق الاتفاقيات التجارية الضرر باقتصادات الجنوب، وتُعزز شروط الاستثمار الاعتماد على التكنولوجيا. ولا تزال التدفقات المالية غير المشروعة، التي تُستنزف الاقتصادات المحلية، **دون معالجة تُذكر. وتواجه البرامج التي تُشجع "المواهب" والمهارات الخضراء واقعًا محليًا قاسيًا**. في تونس، تُؤدي بطالة الشباب إلى الهجرة رغم مبادرات التدريب. ويشوب التعاون في مجال الطاقة الخضراء ازدواجية المعايير: إذ يدعم الاتحاد الأوروبي الوقود الأحفوري في بلاده بينما يستخرج إمكانات الطاقة الشمسية من أفريقيا. وتُخاطر هذه الممارسات بترسيخ الديناميكيات الاستعمارية تحت ستار بيئي. **ويُنظر إلى التنمية الاقتصادية والتجارية على أنها أولوية، لكن اتفاقيات تجارية مثل اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية تُفاقم الاختلالات، وتُلحق الضرر بالصناعات المحلية.** وغالبًا ما يُفيد تمويل البنية التحتية الشركات (ALECA) الأوروبية، وليس التنمية المحلية. ويكشف الفشل في معالجة هروب رؤوس الأموال عن غياب الإرادة السياسية لمعالجة أوجه عدم المساواة الاقتصادية المتجذرة.

في حين أن أدوات الاستثمار تحظى بالتقدير، إلا أنها غالبًا ما تخدم المصالح الأوروبية. نادرًا ما تعكس أولويات التمويل - مثل البنية التحتية أو الطاقة - الاحتياجات المحلية.

الرسم البياني 2
س١٢: إلى أي مدى تُعدّ العناصر/الأدوات التالية مهمةً لبناء هذه الشراكات؟ (نسبة الإجابات مرتفعة جدًا)

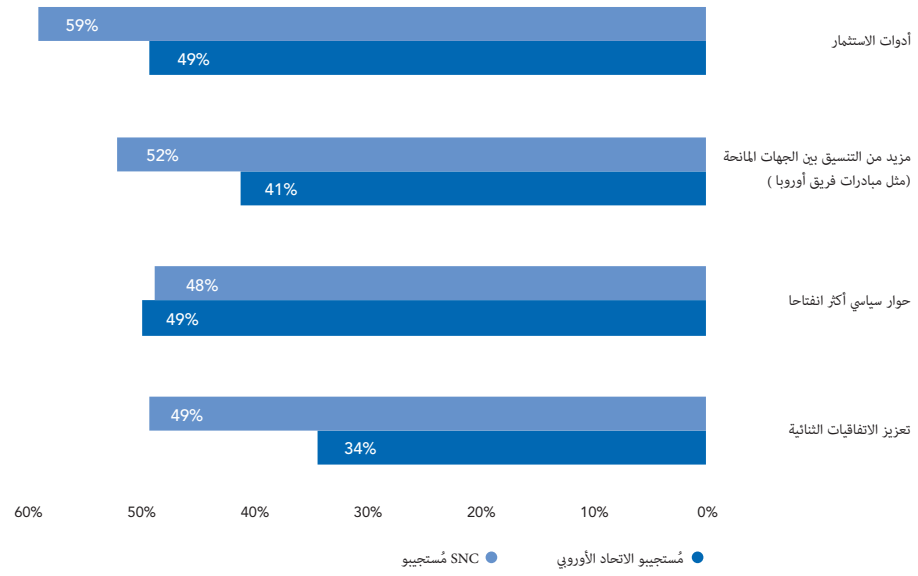

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

دور المؤسسات الإقليمية وإصلاحها

يحظى **الاتحاد من أجل المتوسط بدعمٍ فاتر، ويُنظر إليه على أنه يرمز إلى تناقضات أوروبا المتوسطية**. ميزانيته المحدودة، وشلله المؤسسي، وانعدام التعاون الحقيقي، تجعله غير فعال. وبدون إصلاح ديمقراطي وتشارك في صنع القرار، يُخاطر الاتحاد من أجل المتوسط بأن يصبح غير ذي صلة. مقترحات الإصلاح للاتحاد من أجل المتوسط - مثل التوسع إلى منطقة الساحل أو تعزيز الحوار رفيع المستوى - تتجاهل التوترات الإقليمية المعقدة واختلالات موازين القوى. ولا يزال غياب التوافق الاستراتيجي والمساواة المؤسسية يعيق التعاون الهادف. وأخيرًا، تفشل مبادرة البوابة العالمية، التي تهدف إلى منافسة مبادرة الحزام والطريق الصينية، في تحقيق النجاح المنشود. فمعظم تمويلها يُعاد تدويره، والوصول إليها بطيء، وشروطها غير شعبية. وتفتقر مشاريعها التكنوقراطية المتناثرة إلى رؤية متماسكة. وما لم يُبسّط الاتحاد الأوروبي إجراءاته ويُوائِم استراتيجيته مع الأولويات المحلية، فإنه سيواجه صعوبة في تقديم بديل موثوق. باختصار، بدون معالجة اختلالات القوة، والالتزام بالمعاملة بالمثل الحقيقية، وإدماج الأصوات المحلية، سيظل التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط غير متوازن وغير مستدام.

لبناء شراكة موثوقة ومستدامة، ينبغي على الاتحاد الأوروبي تبسيط إجراءاته، والتوافق مع الأولويات المحلية، ومعالجة اختلالات التوازن في القوة، وضمان المعاملة الحقيقية بالمثل من خلال إشراك الأصوات المحلية بشكل نشط.

الخلاصة

نحو شراكة متوازنة ومستدامة

أدت أجندة الاتحاد الأوروبي المتجددة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط إلى تحقيق تقدم ملموس، لا سيما في مجالات التنمية الخضراء والتعليم والتعافي الاقتصادي. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاوف عميقة بشأن نهجه المجزأ، وافتقاره إلى الشجاعة السياسية، وميله إلى إعطاء الأولوية لأمنه على حساب المصالح المشتركة. لإعادة بناء الثقة وتعزيز دوره في الجوار الجنوبي، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يفعل أكثر من مجرد تمويل المشاريع. يجب عليه أن يصغي، ويتفاعل، ويلتزم بشراكة قائمة على المساواة والقيم والمساءلة المتبادلة.

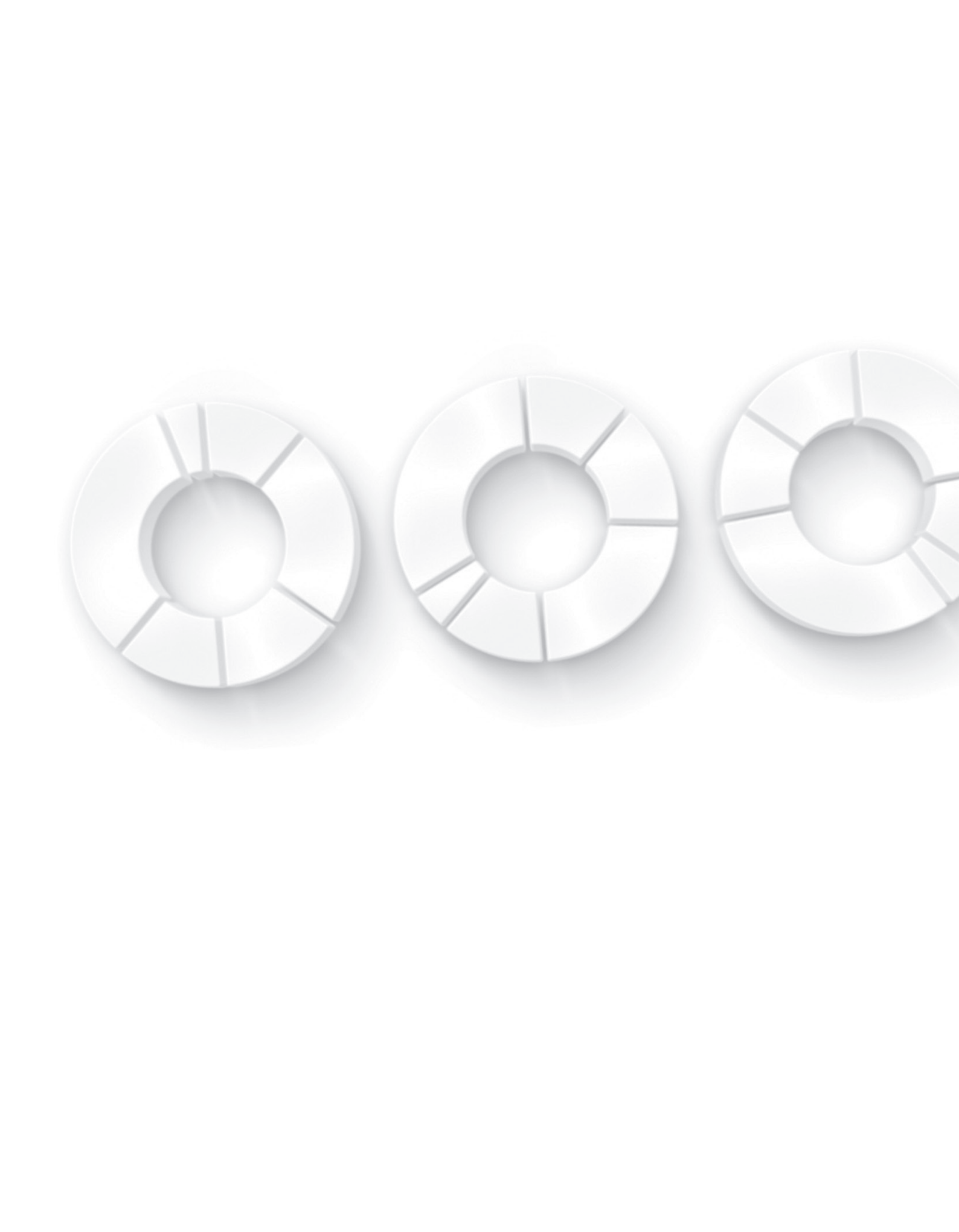

شراكة ثلاثية متنامية: كيف يمكن للاتحاد الأوروبي، ودول الجوار الجنوبي، ومجلس التعاون الخليجي تشكيل المستقبل معًا؟

كريستيان بيتر هانلت

خبير أول في شؤون أوروبا والجوار والشرق الأوسط، برنامج "مستقبل أوروبا" التابع لمؤسسة برتلسمان

نيكو زيليكينز

خبير في العلوم السياسية، برنامج "مستقبل أوروبا" التابع لمؤسسة برتلسمان

يستكشف هذا التحليل الإمكانات المتنامية لشراكة ثلاثية بين الاتحاد الأوروبي، ودول الجوار الجنوبي الشريكة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومجلس التعاون الخليجي. في ظل بيئة متوسطية متعددة الأقطاب بشكل متزايد، تشترك هذه الكتل الإقليمية الثلاث في مصالح مشتركة مهمة في الاستقرار والتنمية المستدامة والحوكمة الفعالة. ومع ذلك، فقد سعت هذه الكتل إلى حد كبير، حتى الآن، إلى تحقيق هذه الأهداف بالتوازي بدلاً من التنسيق. استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها دراسة يوروميد يورو موسكو 2025 ، **تحدد هذه الدراسة أربعة مجالات رئيسية - إنتاج الطاقة النظيفة، وحماية البيئة البحرية، والتجارة الآمنة والترابط الاقتصادي، فضلاً عن حل النزاعات - حيث يمكن للاستثمار المنسق والتعاون العادل والبنية السياسية المرنة أن تحقق فوائد دائمة لجميع أصحاب المصلحة.**

فرصة ضائعة وشريك تعاون خارجي جديد يلوح في الأفق

في تسعينيات القرن الماضي، أضاع الاتحاد الأوروبي فرصةً حاسمةً بإطار تعاونه "يوروميد" لإقامة شراكة أوروبية- متوسطية متينة ومرنة، كان من شأنها أن تُواجه نفوذ الجهات الخارجية الأخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونتيجةً لذلك، ومنذ مطلع الألفية الثانية، زادت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وتركيا، وخاصة الصين، من حضورها في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

منذ ذلك الحين، تطورت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه الجنوبيين في عالمٍ متعدد الأقطاب بشكلٍ متزايد، مع سياساتٍ تعاقديةٍ تنتهجها الحكومات والقادة.

منذ ذلك الحين، تطورت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه الجنوبيين في عالمٍ متعدد الأقطاب بشكلٍ متزايد، مع سياساتٍ تعاقديةٍ تنتهجها الحكومات والقادة. ومنذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد الاتحاد الأوروبي نفوذه تدريجيًا، وأصبح تفاعليا أكثر، مُركزًا على الحد من الهجرة.

ومع ذلك، منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 وتولي المفوضية الأوروبية الجديدة مهامها، بدأ فصلٌ جديدٌ في مسيرة الاتحاد الأوروبي. إذ يسعى الاتحاد الأوروبي الآن إلى شراكةٍ أكثر شمولًا وتوافقًا مع دول الجوار الأوروبي - الجنوب. لكن، يأتي هذا الجهد في ظل تحديات جسيمة: عشرة صراعات وحروب مستمرة (بما في ذلك تلك الدائرة في إيران والعراق وإسرائيل وفلسطين والمناطق الكردية ولبنان وليبيا والسودان وسوريا واليمن والصحراء الغربية)، إلى جانب مجموعة من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

يواجه الاتحاد الأوروبي اليوم تحديات ومنافسين أكثر مما واجهه في التسعينيات من القرن الماضي، الذي كان يعتبر في السابق قرن الفرص. ومع ذلك، من خلال البحث عن شركاء جدد في الجوار الأوسع، لا يزال بإمكان الاتحاد الأوروبي تعزيز دوره. ويلوح في الأفق شريك رئيسي يتمتع بإمكانات كبيرة للاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي: دول الخليج العربية.

لا ينبغي الاستهانة بتأثير دول الخليج العربية ونفوذها في الجوار الجنوبي، إذ تلعب دورًا محوريًا في المنطقة من خلال الاستثمارات المتنامية والمبادرات الدبلوماسية والمساعدة المالية. تؤكد نتائج مسح يوروميد يوروميسكو 2025 هذا الدور المتنامي. ووفقًا للنتائج، صنف 75% من المشاركين دور دول الخليج في المنطقة بأنه "مرتفع جدًا" أو "مرتفع"، مما يجعلها الطرف الخارجي الأكثر تأثيرًا. يليه الاتحاد الأوروبي بنسبة 73%، ثم تركيا بنسبة 70%. ورغم أن الاختلافات بين هذه الأطراف الثلاثة ضئيلة نسبيًا، إلا أن ريادة دول الخليج واضحة (انظر الرسم البياني 1).

الرسم البياني 1

س4: في رأيك، إلى أي مدى تلعب الجهات الفاعلة التالية دورًا رئيسيًا في

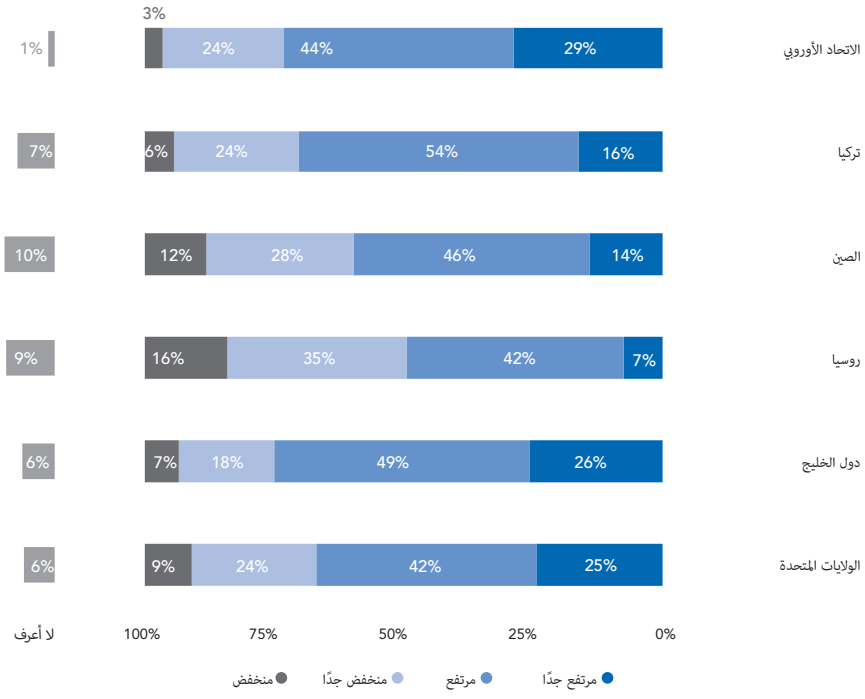

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

إمكانات مجلس التعاون الخليجي ودوله الأعضاء

تتحد دول الخليج العربية تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي. وهو منظمة حكومية إقليمية تضم ست دول: البحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. تأسس مجلس التعاون الخليجي، ومقره الرياض، عام 1981 على خلفية الحرب العراقية الإيرانية، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين دوله الأعضاء.

على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي تتكون إلى حد كبير من دول صغيرة ومتوسطة الحجم، إلا أنها تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة نفوذ سياسي دولي كبير.

بصفته منظمة إقليمية تتمتع بثروة سيادية ضخمة ونفوذ إقليمي كبير، يُعد مجلس التعاون الخليجي شريكًا جاذبًا للتعاون. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأنظمة السياسية والمجتمعية لدول مجلس التعاون الخليجي لا تتوافق تلقائيًا مع معايير الاتحاد الأوروبي بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان (قارن مؤشر برتلسمان للتحول: مؤسسة برتلسمان، 2024). تشمل دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة مساحة تزيد عن مليون ميل مربع، وتستضيف حوالي 60 مليون نسمة وتولد ناتجًا محليًا إجماليًا مشتركًا يزيد على 3.655 تريليون دولار أمريكي. إن نظرة مقارنة على تركيا - وهي دولة في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولديها علاقات مؤسسية طويلة الأمد مع الاتحاد الأوروبي - توضح أهمية مجلس التعاون الخليجي: حيث أن إجمالي مساحة دول مجلس التعاون الخليجي أكبر بأكثر من ثلاثة أضعاف من مساحة تركيا، على الرغم من أن عدد سكان تركيا يتجاوز عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 27 مليون نسمة. ومع ذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي أكبر بأكثر من ثلاثة أضعاف من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لتركيا. تؤكد هذه الأرقام أنه على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي تتكون إلى حد كبير من دول صغيرة ومتوسطة الحجم، إلا أنها تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة - وبناءً على مواردها من النفط والغاز وصادراتها، فإن لها نفوذًا سياسيًا دوليًا كبيرًا. في عام 2023، استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على 28.2% من صادرات النفط الخام العالمية (Gulf Today, 2025)، وساهم البحر الأحمر، الذي يحدّ العديد من الشركاء الخليجيين، بنسبة تتراوح بين 15%- 12 من التجارة البحرية العالمية. في عام 2022 وحده، استثمرت دول مجلس التعاون الخليجي 178 مليار دولار أمريكي في الاتحاد الأوروبي (السيف، 2025) من خلال الاستثمار المباشر، وهو ما يمثل 38% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج الاتحاد الأوروبي إلى الاتحاد.

لقد عبرت كل دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي عن طموحاتها طويلة الأجل لتنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط، ويتطلب تحقيق هذه الأهداف بيئة أمنية مستقرة لتعزيز نمو الصناعات المحلية.

لقد عبّرت كل دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي عن طموحاتها طويلة المدى من خلال استراتيجيات "الرؤية" الوطنية. على سبيل المثال، تهدف استراتيجية الإمارات العربية المتحدة "نحن الإمارات 2031" (حكومة الإمارات، 2025) إلى مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من 1.49 تريليون درهم إماراتي إلى 3 تريليونات درهم إماراتي، وتوليد 800 مليار درهم إماراتي من الصادرات غير النفطية. وبالمثل، التزمت المملكة العربية السعودية، من خلال خطتها لرؤية 2030 (حكومة المملكة العربية السعودية، 2025)، بتنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط من خلال توسيع القطاعات غير النفطية، وتعزيز دورها القيادي في العالمين العربي والإسلامي.

يتطلب تحقيق هذه الأهداف بيئة أمنية مستقرة لتعزيز نمو الصناعات المحلية. غير أن المشهد الإقليمي لا يزال هشًا، حيث تُشكل الصراعات في/حول اليمن وإيران والعراق وسوريا ولبنان وإسرائيل -فلسطين والسودان مخاطر على الاستثمارات المحتملة. وإدراكًا منها للترابط بين الأمن والتنمية الاقتصادية، كثّفت دول مجلس التعاون الخليجي مشاركتها في جهود حل النزاعات الإقليمية. في منطقة الخليج نفسها، تسعى هذه الدول إلى تهدئة الصراع الإقليمي مع إيران، بما في ذلك الجهود المبذولة لمعالجة التوترات المحيطة ببرنامجها النووي. وتشارك قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في مبادرات عربية تسعى إلى إنهاء الحرب في غزة وبدء إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي. علاوة على ذلك، وعلى مستوى الأمم المتحدة، تقود المملكة العربية السعودية بالاشتراك مع فرنسا التحالف العالمي لتعزيز حل الدولتين إسرائيل وفلسطين. علاوة على ذلك، تسعى المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة إلى التواصل مع القيادات الجديدة في لبنان وسوريا من أجل إنهاء الهشاشة والاحتكاك في هاتين الدولتين الواقعتين في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي. وخارج المنطقة، تعمل دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما المملكة العربية السعودية، على سد الفجوات بين أوكرانيا وروسيا، حيث سهّلت عمليات تبادل الرهائن والمفاوضات السرية.

تواجه منطقة الخليج تحديات كبيرة تهدد برامجها الطموحة للتحديث: فارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه - التي تفاقمت بسبب تغير المناخ - تُشكّلان مخاطر جسيمة. واستجابةً لذلك، تُولي دول الخليج أولوية متزايدة للتنويع الاقتصادي. وتجري حالياً استراتيجيات لتحويل أجزاء من اقتصاداتها إلى مراكز خدمات وإنتاج والطاقة البديلة، في ظل الضغوط الناجمة عن التحولات الديموغرافية والتأثير السلبي لتغير المناخ.

الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بالتفصيل

يسلط الإطار المؤسسي للاتحاد الأوروبي للشراكة مع مجلس التعاون الخليجي الضوء على أهمية المشاركة المشتركة في تعزيز "السلام والاستقرار في هذه المنطقة الأوسع"

يُحدد البيان المشترك لعام 2022 بشأن "الشراكة الاستراتيجية مع الخليج" (المفوضية الأوروبية، 2025) الإطار المؤسسي لشراكة الاتحاد الأوروبي مع مجلس التعاون الخليجي. ويحدد ستة مجالات رئيسية للتعاون: الازدهار؛ والتحول الأخضر وأمن الطاقة المستدامة؛ والاستقرار الإقليمي والأمن العالمي؛ والمساعدة الإنسانية والإنمائية؛ والعلاقات بين الشعوب؛ وتعزيز التعاون المؤسسي. وتتوافق هذه المجالات ذات الأولوية مع العديد من التحديات السياسية والاقتصادية في دول الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي. ويسلط البيان الضوء، على وجه الخصوص، على أهمية المشاركة المشاركة في تعزيز "السلام والاستقرار في هذه المنطقة الأوسع"، مُشيرًا صراحةً إلى العراق واليمن وسوريا وليبيا ولبنان وإسرائيل/فلسطين والصومال وإثيوبيا والسودان كنقاط محورية للتعاون.

تستثمر دول مجلس التعاون الخليجي بالفعل في دول الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، تُشارك الإمارات العربية المتحدة في تمويل تطوير حقول الغاز في إسرائيل؛ وتعتزم قطر الاستثمار في ربط الغاز عبر سوريا؛ وتدعم الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية الممر الاقتصادي بين الهند والشرق وهو مبادرة رئيسية للبنية التحتية والتواصل تهدف إلى ربط جنوب آسيا بأوروبا -(IMEEC) الأوسط وأوروبا عبر الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط. كما أُطلقت مبادرات تعاون بين قطر والإمارات العربية المتحدة ولبنان وتونس والمغرب في مجال الشركات الناشئة.

في حين يعكف الاتحاد الأوروبي حاليًا على صياغة ميثاق جديد للبحر الأبيض المتوسط، يُعمّق مجلس التعاون الخليجي في الوقت نفسه مشاركته السياسية والاقتصادية في العديد من دول الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي. في نهاية المطاف، يمكن دمج نقاط قوة المنظمتين الإقليميتين - الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي - بشكل أكثر فعالية ضمن إطار شراكة ثلاثية.

المجالات المواضيعية لشراكة ثلاثية

لذا، يُطرح السؤال: **كيف يُمكن لشراكة ثلاثية أن تنجح؟ استنادًا إلى مسح يوروميد يوروميسكو 2025، تُوفر أربعة مجالات مداخل للتعاون الثلاثي**

1. إنتاج الطاقة البديلة لمجتمع ما بعد الوقود الأحفوري

تطوير واستخدام تقنيات طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية لتنويع مصادر الطاقة وتسريع وتيرة إزالة الكربون. تتوفر تفاصيل إضافية في هذه الدراسة (مؤسسة بيرتلسمان، 2024).

2. حماية البيئة البحرية

تنظيف المساحات البحرية المشتركة (البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج) والحفاظ عليها. إلى جانب الطاقة البديلة، يتماشى هذا مع أولويات المشاركين في المسح لحماية البيئة، والتكيف مع تغير المناخ، والطاقة (انظر السؤال 14 في الجدول 2).

3. تأمين طرق التجارة وتعزيز الاتصال

من خلال التركيز على هذه الركائز الأربع - الطاقة النظيفة، وحماية البيئة البحرية، وتأمين الاتصال، وبناء السلام - يمكن للتعاون الثلاثي أن يبدأ في تحقيق مزايا ملموسة لجميع أصحاب المصلحة في جميع المناطق الثلاث."

التعاون معا في حماية الممرات البحرية والبرية، وتوسيع شبكات النقل والترابط الرقمي، وإبراز أهمية التنمية الاقتصادية والتجارة والاستثمار - كما أبرز المشاركون في المسح (انظر المحور الموضوعي الأول في الرسم البياني 2).

4. حل النزاعات السياسية والدبلوماسية

تنسيق الجهود لمعالجة الحروب والصراعات العشرة الدائرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بما في ذلك إيران، والعراق، والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والقضية الكردية، ولبنان، وليبيا، والسودان، وسوريا، واليمن، والصحراء الغربية). يلقى هذا صدىً قويًا لدى المشاركين في المسح: إذ يتوقع 87% منهم أن تُسهم هذه الشراكة في حل "النزاعات طويلة الأمد" (انظر الرسم البياني 3).

الرسم البياني 2

س١٤: ما هي المجالات التي ينبغي أن تُعطيها هذه الشراكات الأولوية؟ (الفئات مُشتقة من إجابات مفتوحة)

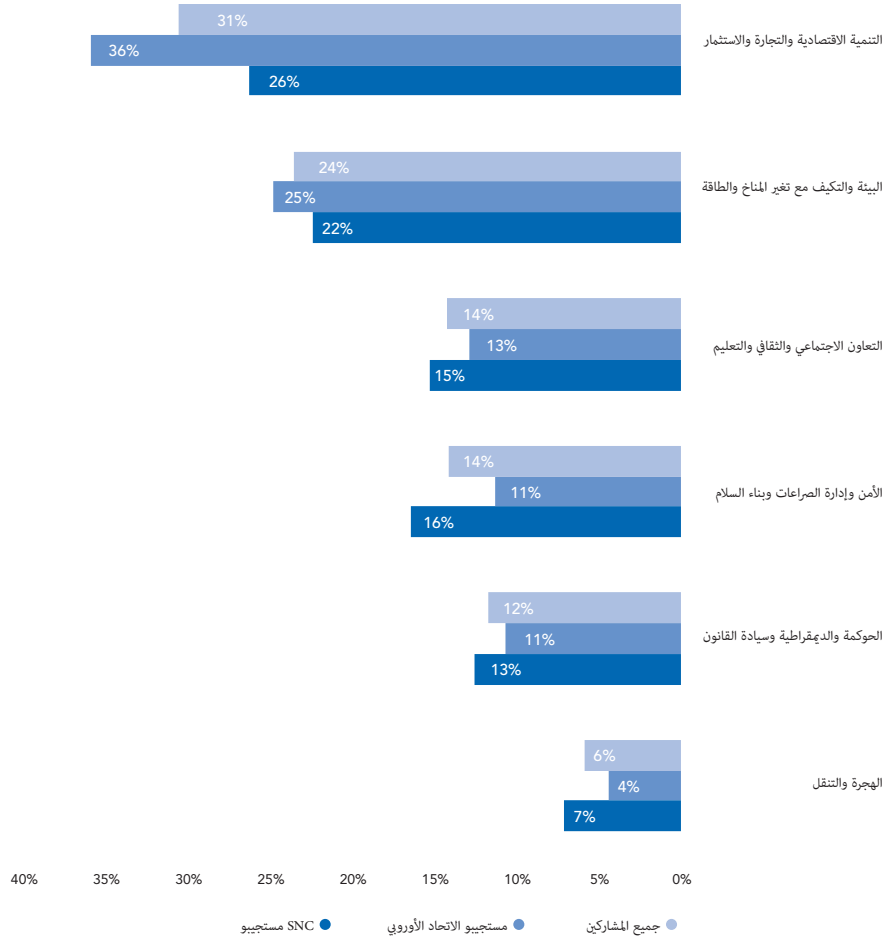

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

بالتركيز على هذه المجالات الأربعة - الطاقة النظيفة، وحماية البيئة البحرية، وتأمين الاتصال، وبناء السلام - يمكن للتعاون الثلاثي أن يبدأ بتحقيق فوائد ملموسة لجميع شركاء التجمعات الإقليمية الثلاث.

الرسم البياني 3

س10. إلى أي مدى ينبغي أن تتطور علاقات الاتحاد الأوروبي مع شركائه في الجوار الجنوبي

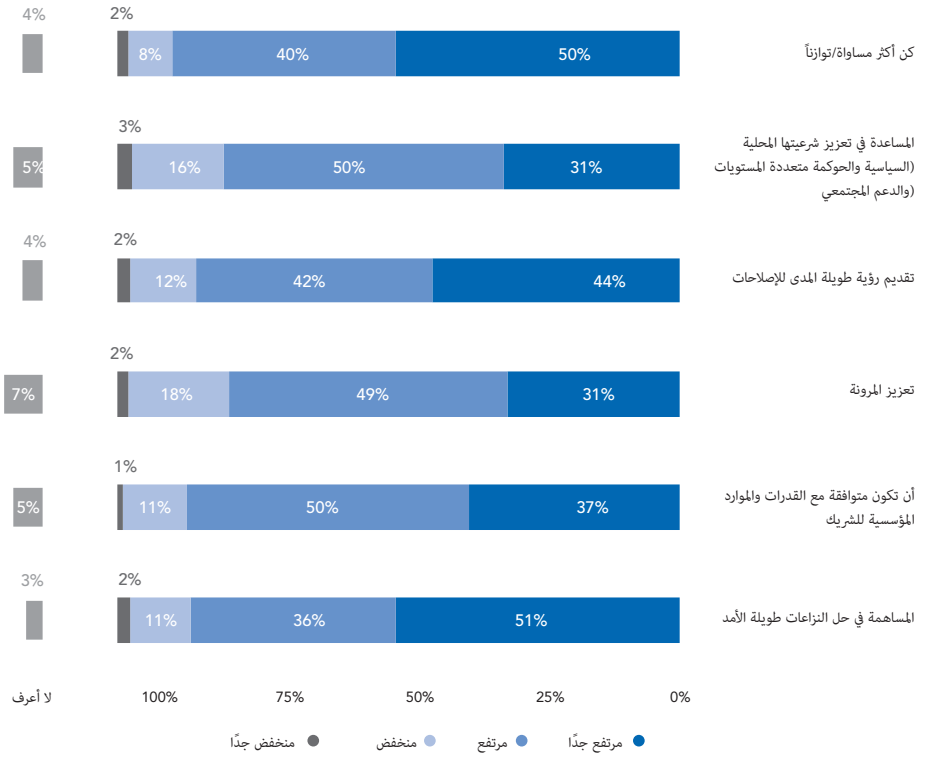

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

يمكن دمج المشاريع الثلاثية في الإطار المتوسطي الأساسي للاتحاد من أجل المتوسط، مع إتاحة ترتيبات مرنة لإشراك دول الخليج العربية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي

يمكن للتجمعات الإقليمية الثلاثة معًا تجميع مواردها في صناديق استثمارية مواضيعية: الاتحاد الأوروبي من خلال مبادرة البوابة العالمية (المفوضية الأوروبية، 2025)، ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال صناديقها السيادية. ويمكن بعد ذلك إنشاء مراكز ابتكار مشتركة للنهوض بالمشاريع الاقتصادية والبيئية المشتركة

لكن، لن تنجح الشراكة الثلاثية إلا إذا كان التعاون في المشاريع متكافئًا حقًا. وينعكس هذا الرأي في المسح، حيث دعا 90% من المشاركين إلى علاقات "أكثر مساواة/توازنًا" (انظر الرسم البياني 3). وعلى وجه الخصوص، يجب ألا تتخلف دول البحر الأبيض المتوسط عن الركب بسبب الكتلتين الأقوى ماليًا. في نهاية المطاف، ينبغي أن يشعر كل شريك بأنه مساهم فاعل، لا مجرد مراقب سلبي، في الشراكة.

ما نوع الإطار السياسي الذي يمكن أن يدعم مثل هذه الشراكة؟

يمكن للاتحاد من أجل المتوسط أن يكون بمثابة إطار لترسيخ الشراكة الثلاثية المقترحة. يمكن دمج المشاريع الثلاثية في الإطار المتوسطي الأساسي للاتحاد من أجل المتوسط، مع إتاحة ترتيبات مرنة لإشراك دول الخليج العربية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. تُظهر نتائج المسح دعمًا قويًا لهذا النهج: فقد قيّم 80% من المشاركين إمكانات الاتحاد من أجل المتوسط بأنها "عالية جدًا" أو "عالية"، متفقين على أنه "يمكن أن يوفر منصة فريدة تيتم السعي فيها نحو المصالح المشتركة على قدم المساواة، والسعي إلى سبل جديدة لتعزيز آليات التعاون الإقليمي" (انظر الرسم البياني 4).

الرسم البياني 4
يمكن للاتحاد من أجل المتوسط أن يوفر منصة فريدة تُسعى فيها المصالح المشتركة على قدم المساواة، والبحث عن سبل جديدة لتعزيز آليات التعاون الإقليمي
س15: إلى أي مدى تتفق مع هذا الاقتراح؟

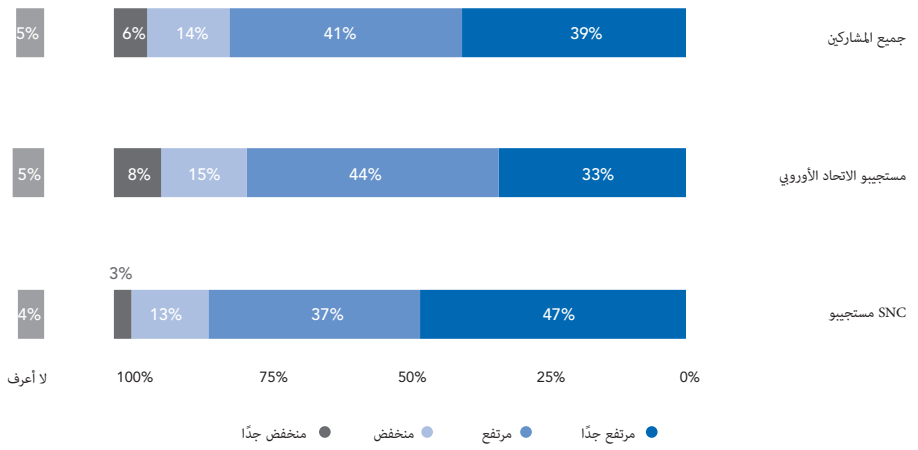

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

من الأمثلة الحالية على التعاون الثلاثي ضمن إطار الاتحاد من أجل المتوسط المنتدى الخامس لأعمال الطاقة والمناخ (الاتحاد من أجل المتوسط، 2025). يجمع هذا المنتدى أصحاب المصلحة من منطقتي الأورو-متوسط والخليج معًا لمواجهة تحديات التحول في مجال الطاقة والمرونة في مواجهة تغير المناخ، مما يعزز التعاون الإقليمي أيضًا مع القطاع الخاص.

في إطار عملية الإصلاح الجارية للاتحاد من أجل المتوسط، يمكن تعزيز القدرة التنظيمية من خلال مجموعة متنوعة من التدابير التي من شأنها تمكين الاتحاد من أجل المتوسط من دعم المشاريع الثلاثية المقترحة. وقد اتفقت أغلبية كبيرة من المشاركين (88% قيّموها بأنها "عالية جدًا" أو "عالية") على أن الاتحاد من أجل المتوسط يجب أن يتعاون بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى "لتحسين الحوار رفيع المستوى مع جيران الدول المجاورة" (انظر الرسم البياني 5). ويؤكد هذا الدعم الواسع الدور المحتمل الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد من أجل المتوسط كمنتدى واجهة يربط بين التجمعات الإقليمية الثلاثة.

الرسم البياني 5
س16. في إطار الإصلاح الجاري للاتحاد من أجل المتوسط، إلى أي مدى ينبغي للعناصر التالية أن تساعد في تعزيز دوره؟

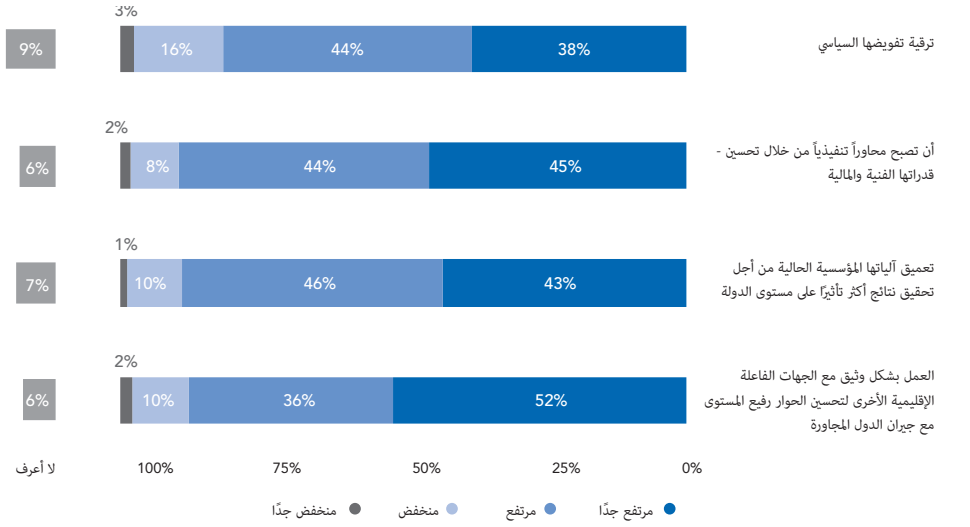

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

إذا استغرقت عملية إصلاح الاتحاد من أجل المتوسط وقتًا أطول من المتوقع، في حين أن بعض المشاريع الثلاثية جاهزة للتقدم، فيمكن لـ"تحالف الأطراف الفاعلة" - وهو تحالف يضم دولًا من الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في الجوار الجنوبي ومجلس التعاون الخليجي - أن يتولى القيادة. سيتولى هذا التحالف المسؤولية السياسية والمالية والإدارية عن مشاريع ثلاثية محددة، مثل تنظيف وحماية مياه البحر الأحمر.

إذا استغرقت عملية إصلاح الاتحاد من أجل المتوسط وقتًا أطول من المتوقع، في حين أن بعض المشاريع الثلاثية جاهزة للتقدم، فيمكن لـ"تحالف الأطراف الفاعلة" - وهو تحالف يضم دولًا من الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في الجوار الجنوبي ومجلس التعاون الخليجي أن يتولى القيادة.

الخلاصة

في الختام، يمكن لشراكة ثلاثية متوازنة حقًا أن توفر مزيجًا من نقاط القوة في كل منطقة لمواجهة التحديات المشتركة واغتنام الفرص الناشئة. من خلال تجميع الاستثمارات من خلال الصناديق المواضيعية، وإنشاء مراكز ابتكار مشتركة، وترسيخ التعاون في إطار الاتحاد من أجل المتوسط الذي سيجري اصلاحه، يمكن لجميع الشركاء دفع عجلة التقدم في إنتاج الطاقة النظيفة، وحماية البيئة البحرية، وتأمين التجارة والترابط الاقتصادي، بالإضافة إلى حل النزاعات. والأهم من ذلك، أن النجاح يعتمد على المشاركة المتساوية والاحترام المتبادل، مما يضمن عدم تهميش دول جنوب البحر الأبيض المتوسط أو تجاهلها. وإذا تم تصميم وتنفيذ هذا الشكل الثلاثي بروح المعاملة بالمثل، فإنه يمكن أن يصبح محركاً قوياً لبناء القدرة على الصمود والازدهار والتنمية المستدامة في منطقة الأورو- والبحر الأبيض المتوسط والخليج الأوسع نطاقاً ـ لصالح جميع المجتمعات المعنية.

يعتمد نجاح الشراكة الثلاثية على المشاركة المتساوية والاحترام المتبادل، مما يضمن عدم تهميش دول جنوب البحر الأبيض المتوسط أو تجاهلها.

المراجع

- **السيف، ب.** (27 فبراير/ شباط 2025). علاقات الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في عام 2025: هل الأفعال أبلغ من الأقوال؟. مبادرة الإصلاح العربي https://www.arab-reform.net/publication/eu-gcc-relations-in-2025-will-actions-speak-louder-than-words/?utm_source=chatgpt.com

- **مؤشر برتلسمان للتحول**. (2024). مؤسسة برتلسمان https://bti-project.org/en/reports/middle-east-and-north-africa

- **دول مجلس التعاون الخليجي تحتل المرتبة الأولى عالميًا في إنتاج النفط الخام واحتياطاته وصادراته.** Gulf Today (2025)

- **نظرة عامة على البوابة العالمية.** (2025). المفوضية الأوروبية https://international-partnerships.ec.europa.eu/policies/global-gateway/global-gateway-overview_en

- **بيان مشترك للبرلمان الأوروبي والمجلس - شراكة استراتيجية مع الخليج. مشترك** (2022) 13 نهائي (2022). المفوضية الأوروبية

- **رؤية السعودية 2030**. (2025). حكومة المملكة العربية السعودية https://www.vision2030.gov.sa/en

- **تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الجنوبي: ضرورة الشراكات المتساوية في التحول إلى الطاقة الخضراء.** (2024). مؤسسة بيرتلسمان https://www.bertelsmann-stiftung.de/de/publikationen/publikation/did/strengthening-eu-southern-neighbourhood-relations

- **رؤية "نحن الإمارات العربية المتحدة 2031"**. (2025). حكومة الإمارات العربية المتحدة https://u.ae/en/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/innovation-and-future-shaping/we-the-uae-2031-vision

- **المنتدى الخامس لأعمال الطاقة والمناخ التابع للاتحاد من أجل المتوسط**. (2025). الاتحاد من أجل المتوسط https://ufmsecretariat.org/event/5th-ufm-energy-climate-business-forum/

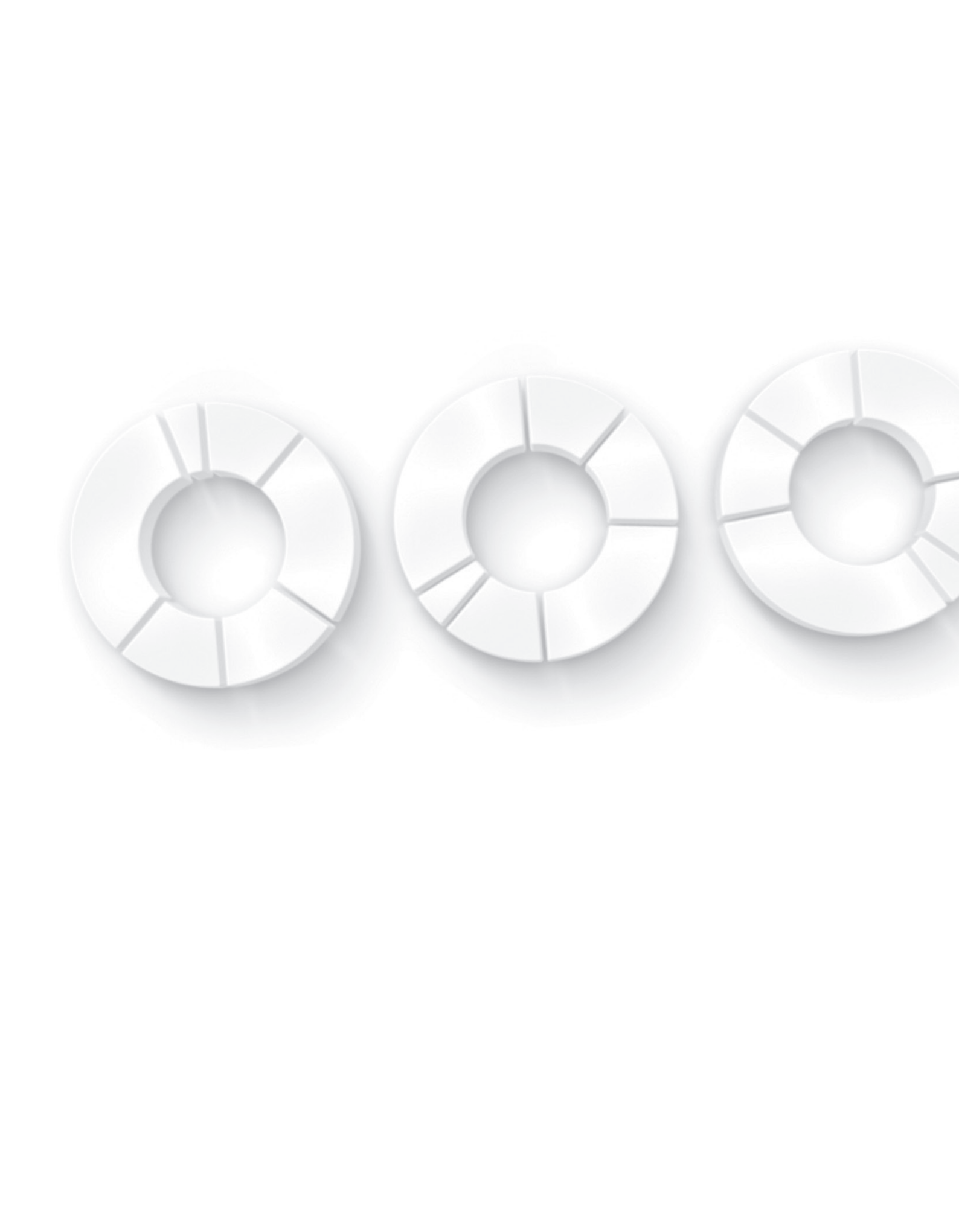

ربط وجهات نظر الرأي العام وأصحاب المصلحة بشأن تغير المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

د. ياسمينة أبو الزهور
جامعة برينستون

الأهمية المتزايدة لتغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

من خلال الجمع بين الرأي العام ورؤى الخبراء، تبحث هذه الورقة البحثية في كيفية ترجمة تصورات مخاطر المناخ إلى مطالبات باتخاذ إجراءات حكومية، والاستثمار، وإصلاحات حوكمة.

في النصف الأول من عام 2025، اجتاحت حرائق الغابات ضواحي القدس[i]، وضربت فيضانات مفاجئة منطقة السيق[ii] في البتراء، ورفعت موجة حرارية تاريخية درجات الحرارة في الإمارات العربية المتحدة إلى 50.4 درجة مئوية - وهي أعلى قراءة مسجلة[iii] في شهر أيار/ مايو. ليس من المستغرب أن تُصنّف التقييمات الإقليمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنها منطقة معرضة[iv] بشكل فريد لتغير المناخ. ترتفع درجة الحرارة في المنطقة بمعدل أسرع بمرتين تقريبًا من المتوسط العالمي - حوالي 0.46 درجة مئوية لكل عقد منذ عام 1980 - وقد ترتفع بما يصل إلى 4 درجات مئوية بحلول منتصف القرن[v]. تعكس هذه الكوارث المتتالية اتجاهًا إقليميًا أعمق، مما يُمهد الطريق لتحليل هذه الورقة البحثية لكيفية إدراك مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأصحاب المصلحة الخبراء لمخاطر المناخ المتزايدة، وتحديد مسارات بناء القدرة على الصمود.

تعتمد هذه الورقة البحثية على مصدرين جديدين للبيانات. أُجري مسح الباروميتر العربي، الموجة الثامنة، بشكل مباشر مع أكثر من 13,000 مشارك من تونس والمغرب وموريتانيا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والكويت. ووجد المسح أن أغلبية واضحة تعتبر تغير المناخ يشكل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي، حيث تُعدّ ندرة المياه الشاغل البيئي الأبرز. استطلع مسح يوروميد 2025 آراء 679 متخصصًا - **من بينهم 256 من ثماني دول** في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جوارها الجنوبي[vi] **- من مسؤولين حكوميين وأكاديميين وقادة** أعمال ومنظمات غير حكومية وخبراء فنيين. **يضع أصحاب المصلحة هؤلاء التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره ضمن أهم أولويات التعاون الأورو- متوسطي**. من خلال الجمع بين الرأي العام ورؤى الخبراء، تبحث هذه الورقة البحثية في كيفية ترجمة تصورات مخاطر المناخ إلى مطالبات باتخاذ إجراءات حكومية، والاستثمار، وإصلاحات حوكمة ضرورية لبناء قدرة مستدامة على الصمود.

تصورات التهديد المناخي والإجراءات ذات الأولوية

أصبح تغير المناخ مصدر قلق أمني واضح في جميع أنحاء المنطقة، حيث يصنفه 56% من مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الآن على أنه "تهديد خطير" للأمن القومي، وتتراوح هذه النسبة بين 74% في تونس و40% في الأردن (انظر الرسم البياني 1)[vii]. تتصدر القضايا المتعلقة بالمياه قائمة التحديات البيئية الشائعة - مياه الشرب الملوثة (18%)، ونقص الموارد المائية (16%)، والمجاري المائية الملوثة (7%)، حيث تشكل مجتمعةً 41% من الخيارات الأولى أو الثانية، وتتراوح هذه النسبة بين 55 % في تونس و 29%في الكويت (انظر الرسم البياني 2)[viii]. هذه النتائج مفهومة، إذ تضم المنطقة 15 دولة من 20 دولة هي أكثر الدول التي تعاني من شحّ المياه في العالم[ix].

الرسم البياني 1:
تصورات تغير المناخ باعتباره "تهديدًا خطيرًا" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2024-2023

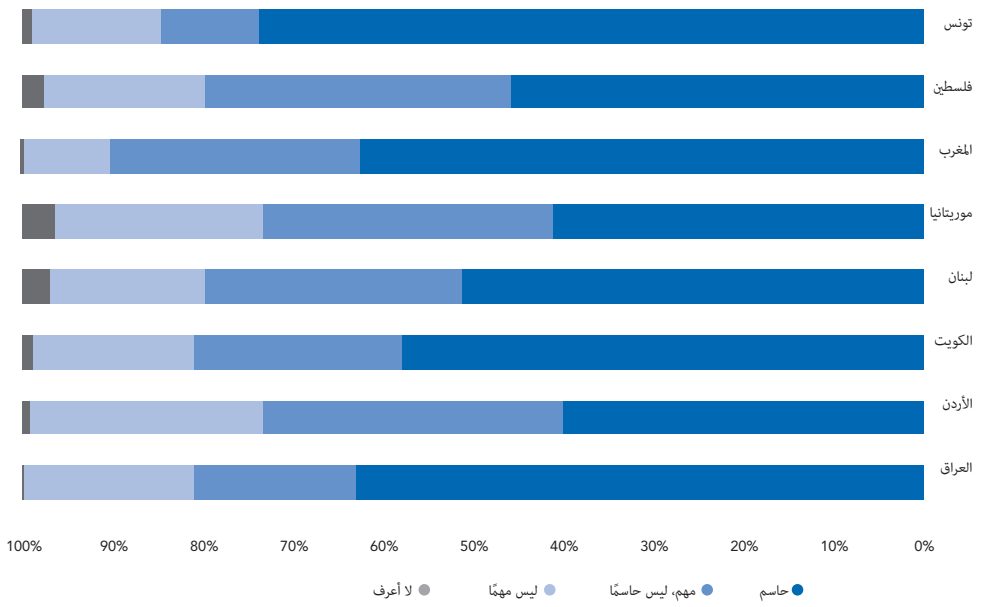

المصدر: الباروميتر العربي، الدورة الثامنة، السؤال: إلى أي مدى ترى كلًا مما يلي تهديدًا لمصالح الأمن القومي؟ تغير المناخ

الرسم البياني 2
أهم التحديات البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2023-2024

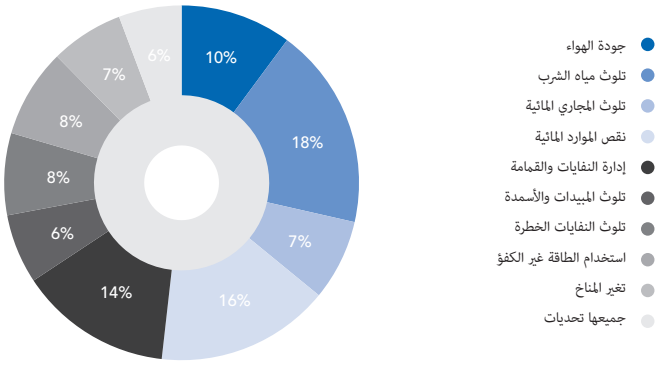

المصدر: الباروميتر العربي، الدورة الثامنة، السؤال: أيٌّ مما يلي يُعدّ أول وثاني أكبر التحديات البيئية التي تواجه [بلدك]؟

يتوافق مجتمع السياسة في المنطقة مع القلق العام. في مسح يوروميد 2025، **صنّف واحد من كل أربعة من أصحاب المصلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "البيئة والتكيف مع المناخ والطاقة كأولوية قصوى لميثاق أوروبي متوسطي جديد**[x]- في المرتبة الثانية بعد التنمية الاقتصادية والتجارة والاستثمار (36%)، ومتقدمًا بفارق كبير على التعاون الاجتماعي والثقافي (13%)، والأمن وإدارة النزاعات (11%)، والحوكمة وسيادة القانون (11%)، والهجرة والتنقل (4%)[xi]. **يشير هذا التوافق إلى أن التهديدات المتعلقة بالمناخ، وخاصةً شحّ المياه، تتصدر أجندة الأمن في المنطقة.**

الرسم البياني 3
س١٤: ما هي المجالات التي ينبغي أن تُعطيها هذه الشراكات الأولوية؟ (فئات مُستقاة من إجابات مفتوحة)

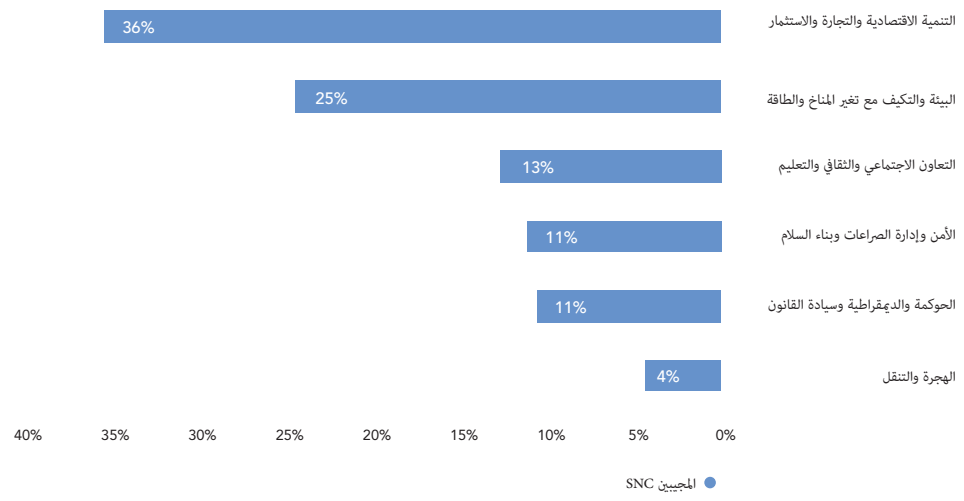

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض الم توسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

إلى جانب إدراك التهديد، يُترجم المشاركون في مسح الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا الشعور المشترك بالخطر إلى وصفات سياسية ملموسة. يُصنّف 87% تكثيف التعاون في مجال التكيف مع تغير المناخ كأولوية عالية أو عالية جدًا للميثاق الجديد (58% "مرتفع جدًا"، و 29% "مرتفع")[xii] لكن، **يعتقد 36% فقط أن تعاون الاتحاد الأوروبي في مجال العمل البيئي والمناخي قد تقدم منذ عام 2021. ومن بين من يرون تراجعًا في حضور الاتحاد الأوروبي (28%)، أشار 16% فقط إلى أن التكيف في منطقة البحر الأبيض المتوسط يحتاج إلى مشاركة أقوى**[xiii].

يعتبر التكيف المناخي أمرًا بالغ الأهمية من حيث المبدأ، ولكنه ليس المعيار الرئيسي الذي يقيم به معظم أصحاب المصلحة أداء الاتحاد الأوروبي: حيث يربط عدد قليل نسبيًا من المشاركين الاتحاد الأوروبي بالتقدم الملموس في هذا المجال.

يكشف هذا عن فجوة في الإدراك: فبينما يُصنّف التكيف كأولوية استراتيجية، فإن عددًا قليلًا نسبيًا من المشاركين يربط الاتحاد الأوروبي بتقدم ملموس في هذا المجال. أولئك الذين يعتقدون أن بروكسل قد كثّفت جهودها يستشهدون أحيانًا بالعمل المناخي كدليل، ولكن بين من يرون أن بصمة الاتحاد الأوروبي تتقلص، نادرًا ما يبرز التكيف كعامل رئيسي في هذا التصور. بعبارة أخرى، يُعتبر التكيف حاسمًا من حيث المبدأ، ولكنه ليس المعيار الرئيسي الذي يُقيّم به معظم أصحاب المصلحة أداء الاتحاد الأوروبي. بالنسبة للميثاق الجديد، يشير هذا إلى مهمتين: **توسيع نطاق التعاون في مجال التكيف لتلبية الطلب المُعلن، وضمان إظهار أي تقدم مُحرز.**

ابتكارات البنية التحتية مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا النظيفة، والاتصال الرقمي، وممرات النقل المستدامة، يجب أن تُشكل العمود الفقري لاستراتيجية مناخية أوروبية متوسطية أكثر طموحًا، مُركزة على الإنسان.

عند السؤال عن الأدوات المهمة لهيكلة الشركات، أعطى أصحاب المصلحة في المنطقة الأورو- متوسطية الأولوية لأدوات الاستثمار (59% أعطوها أهمية "عالية جدًا")، يليها التنسيق بين المانحين (52%)، والاتفاقيات الثنائية المُعززة (49%)، والحوار السياسي المفتوح (48%)[xiv]. تدعم الشهادات المفتوحة هذه الأرقام: يُحذر **خبير فلسطيني من أن "الأمن المائي أمر حيوي للبقاء والتنمية الاقتصادية؛ وبدونه، لا يُمكن لجهود التخفيف** والتكيف أن تنجح"[xv]. **تُسلط كلماتهم الضوء على كيفية تقاطع المياه والطاقة والتنقل - ولماذا يجب أن** تُشكل ابتكارات البنية التحتية التي تُعطيها الجهات المعنية الأولوية، مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا النظيفة، والاتصال الرقمي، وممرات النقل المستدامة، العمود الفقري لاستراتيجية مناخية أوروبية متوسطية أكثر طموحًا، مُركزة على الإنسان.

في جميع أنحاء المنطقة، يعتقد 62% من المواطنين أن على حكوماتهم "بذل المزيد" بشأن المناخ (تتراوح النسبة بين 36% في فلسطين إلى 80% في المغرب)[xvi]، ويضع ما بين 41% (الأردن) و77% (الكويت) المغرب المسؤولية الأساسية على عاتق السلطات الوطنية[xvii]. تكشف المساهمات المحددة وطنياً عن تباين مماثل في الطموح: المغرب (18% غير مشروط؛ 27% مشروط)، وتونس (27%؛ 25%) والعراق **(2%؛ 15%)** نسبياً. **سيتطلب تلبية هذه التوقعات من الحكومات - وشركائها الأوروبيين - تجاوز التعديلات المتواضعة[xviii] التدريجية نحو إصلاحات شاملة واسعة النطاق تتوافق مع كل من قلق الجمهور ومخطط سياسات مجتمع الخبراء**.

البنية التحتية، والاستثمار، والابتكار

تُظهر بيانات المسح أيضًا أولويات الجمهور والخبراء للاستثمار والبنية التحتية لتعزيز القدرة على الصمود. في جميع أنحاء المنطقة، يُؤيد المواطنون بأغلبية ساحقة إعطاء الأولوية لتطوير الطاقة البديلة، مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، حيث تتراوح هذه النسبة بين 89% في المغرب إلى 96% في الكويت (انظر الرسم البياني 4)[xix]. يتوافق هذا التوجه الشعبي مع الأولويات التي حددها خبراء المنطقة. **عند سؤالهم عن مدى أهمية أربعة ركائز أساسية للبنية التحتية للتكامل الإقليمي، أعطى ثلثا المشاركين (66%) أهمية "عالية جدًا" لتوسيع نطاق مصادر الطاقة المتجددة؛ بينما أعطى 61% منهم هذه الأهمية لنشر التكنولوجيا** النظيفة، و64% لبناء ممرات نقل عبر الحدود[xx]. **ويدعو البعض إلى ربط شبكات الطاقة الشمسية عبر** البحر الأبيض المتوسط لتسهيل تجارة الكهرباء عبر الحدود، والاستثمار في البنية التحتية لإدارة المياه وتعزيز القدرة على الصمود، وتطوير ممرات نقل قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ لتمكين حركة أكثر كفاءة للأشخاص والبضائع عبر الحدود[xxi].

الرسم البياني 4
دعم تطوير الطاقة البديلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2023-2024

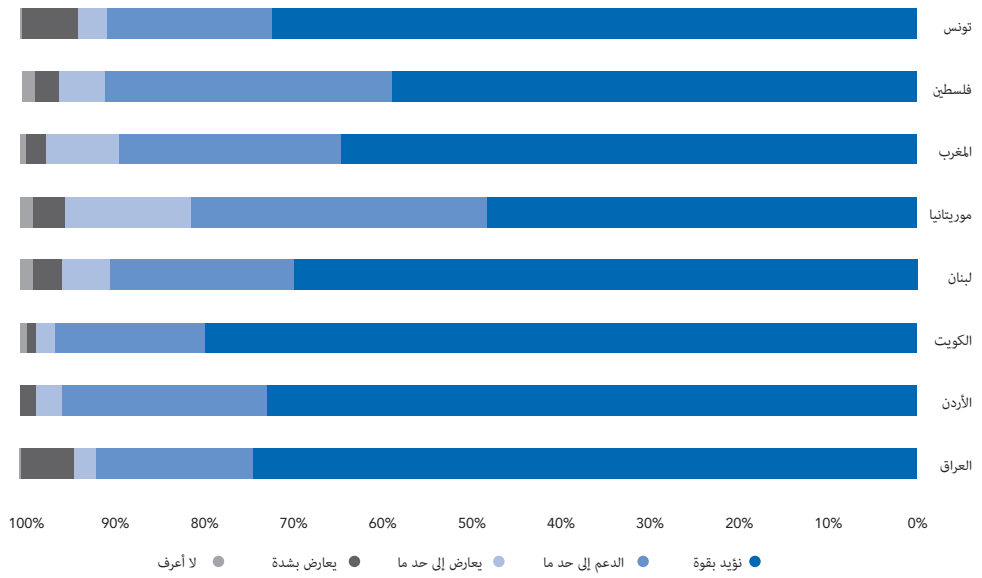

المصدر: الباروميتر العربي، الدورة الثامنة، السؤال: إلى أي مدى تؤيد أو تعارض اعتماد كلٍّ من التدابير التالية؟ هل أولت حكومتنا في أولوية لتطوير الطاقة البديلة، مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح [بلدك]؟

لترجمة هذه الأولويات إلى مشاريع، يتطلع أصحاب المصلحة إلى البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي، وهي استراتيجية تُموّل وتُنشئ بنية تحتية ذكية ونظيفة وآمنة حول العالم، تربط المناطق من خلال شبكات رقمية وشبكات طاقة ونقل، مع تعزيز أنظمة الصحة والتعليم والبحث. يتوقع 95% من أصحاب المصلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنطوية في يوروميد أن يكون للبوابة تأثير كبير جدًا أو كبير على الارتقاء بوظائف التكنولوجيا الخضراء. لا تزال التوقعات قوية - وإن كانت تتراجع تدريجيًا - فيما يتعلق بتحديثات البنية التحتية المادية (91%)، والمواءمة التنظيمية (87%)، وتعبئة القطاع الخاص(85%)[xxii].

ستكون المعايير التنظيمية حاسمة في تحديد نجاح المشاريع. علاوة على ذلك، فبدون أدوات تمويل مُختلطة، وعمليات شراء مُبسطة، ومساعدة فنية مُستهدفة، تُواجه مشاريع المناخ الطموحة خطر التعثر.

يؤكد أصحاب المصلحة على أن المعايير التنظيمية ستكون حاسمة في تحديد نجاح المشاريع[xxiii]. وكما يُحذّر خبير تونسي، **"يجب أن تتكيف معايير الاتحاد الأوروبي مع القدرات الإدارية المحلية"**، مُشددًا على أن المعايير الصارمة قد تُهمّش المشاريع الحيوية. تؤكد التجارب الحديثة ذلك: لم تُضف تونس سوى حوالي 100 ميغاواط من الطاقة المتجددة الجديدة بين عامي 2016 و2021، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى قواعد الشراء متعددة الطبقات - المُصممة على غرار توجيهات الاتحاد الأوروبي - التي أطالت الجداول الزمنية للمزادات وثبطت المستثمرين[xxiv]. وعلى نطاق أوسع، تُحذر بنوك التنمية الأوروبية من أن التصنيف الصارم للتمويل المستدام يُعيق بالفعل الاستثمار في البنية التحتية الخضراء في الأسواق الناشئة![xxv].

يُمثل التمويل عقبة رئيسية أخرى. فبدون أدوات تمويل مُختلطة، وعمليات شراء مُبسطة، ومساعدة فنية **مُستهدفة، تُواجه مشاريع المناخ الطموحة خطر التعثر**[xxvi]. **ولسد هذه الفجوة، يُمكن للاتحاد الأوروبي إنشاء مرفق شامل يجمع رأس المال المُيسر، وضمانات المخاطر، والمساعدة الفنية المُصممة خصيصًا، مما يُساعد الوكالات الوطنية على هيكلة مشاريع قابلة للتمويل، وحشد التمويل المُشترك، ورصد أثرها.**

الحوكمة، والإنصاف، والمشاركة

بدون الحوكمة القوية قد لا تصل الأموال والمواد أبدًا إلى المجتمعات التي هي في أمسّ الحاجة إليها. ويُؤكد أصحاب المصلحة الخبراء في مسح يوروميد 2025 على هذه الوصاية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية.

تُمثل الحوكمة القوية حلقة الوصل بين البنية التحتية الضخمة والتكيف الواقعي: فبدونها، قد لا تصل الأموال والمواد أبدًا إلى المجتمعات التي هي في أمسّ الحاجة إليها. ويُؤكد أصحاب المصلحة الخبراء في مسح يوروميد 2025 على هذه الوصاية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية. **يُجادلون بأن الحوكمة التشاركية - التي تشمل إشراك المجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية وجمعيات مستخدمي المياه وشبكات الشباب - هي ركيزة الصمود المستدام**. إلا أن المجال غير متكافئ عمليًا: ففي مصر، يُخضع قانون المنظمات غير الحكومية لعام 2019 الجماعات البيئية للموافقة المسبقة والترهيب، لا سيما عندما تتقاطع المشاريع مع مشاريع التطوير المدعومة من الجيش[xxvii]. وتُظهر الاحتجاجات الأخيرة على بناء مشروع سياحي في محمية وادي الجمال الوطنية كيف يُمكن تهميش دعاة الحفاظ على البيئة والمجتمعات المحلية على الرغم من متطلبات التشاور الرسمية[xxviii].

يتطلب تفعيل العدالة تنسيقًا متعدد المستويات. في معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تزال الوزارات والهيئات مُنفصلة إلى حد كبير، ومجموعات العمل الدائمة المشتركة بين الوكالات، الشائعة في أنظمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نادرة - وهذه فجوة مؤسسية تُقوّض بشكل مباشر الحوكمة المناخية المُنسّقة[xxix]. **يجب على الوزارات الوطنية والسلطات البلدية ومنظمات المجتمع المدني والتعاونيات** المجتمعية أن تتعاون في تصميم وإدارة مشاريع المناخ. لكن، يُفيد أصحاب المصلحة بأن تداخل الاختصاصات، ومصادر التمويل غير الشفافة، وحتى القدرات الفنية غير المتساوية على المستوى دون الوطني، كثيرًا ما تُعيق الخطط المُحكمة الإعداد[xxx]. يُهدد التحيز الحضري العدالة، بينما تُقوّض القدرات التقنية المحدودة فعالية التنفيذ؛ لذا، يُعدّ معالجة كلا الأمرين أمرًا أساسيًا لوصول المشاريع إلى الفئات الأكثر عرضة للخطر.

تتطلب معالجة هذه الثغرات في الحوكمة إصلاحًا قانونيًا - توضيح الأدوار، ومواءمة اللوائح، وضمان اللامركزية المالية - وبرامج بناء قدرات مُستهدفة تُزوّد الإداريين المحليين وقادة المجتمعات المحلية بمعرفة علوم المناخ، ومهارات إدارة المشاريع، وتقنيات المشاركة العامة. علاوة على ذلك، وكما يوضح مرفق النافذة الواحدة المُقترح، **يجب أن تُدمج أدوات التمويل المُختلط هذه الضمانات الحكومية منذ مرحلة التصميم، مما يضمن تضافر رأس المال والمساءلة**.

الاستنتاجات وضرورات السياسات

الشعور المشترك بالحاجة المُلِحّة إلى معالجة تغير المناخ وحده لن يُحقق نتائج ملموسة. يتطلب تحويل هذا الإجماع إلى تقدم ملموس مجموعة من الإجراءات المُنسَّقة (التمويل المُدمج، والأطر التنظيمية، والحوكمة التشاركية) التي تجسرالفجوة بين التصورات والتنفيذ.

يُمثّل التوافق بين الجمهور والخبراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فرصةً ومسؤوليةً في آنٍ واحد. **ينظر المواطنون والجهات الفاعلة في السياسات على حدٍ سواء الآن إلى تغير المناخ - وخاصةً ندرةَ المياه والتدهور البيئي - كتهديدٍ حرج، ويطالبون باستجاباتٍ عاجلةٍ وتحويلية**. تكشف مسوحات الرأي الأخيرة عن إجماعٍ واسع، مع دعواتٍ إلى اتخاذ إجراءاتٍ حكوميةٍ أكثر حسمًا، وتركيزٍ مكثفٍ على التكيف والاستثمار في الطاقة المتجددة.

غير أن هذا الشعور المشترك بالحاجة المُلِحّة وحده لن يُحقق نتائج. تُسلّط النتائج نفسها الضوء على عوائقَ مستمرةٍ أمام التنفيذ: نقص الاستثمار، والتناقضات التنظيمية، والتشرذم المؤسسي، ومحدودية القدرات المحلية. يتطلب تحويل هذا الإجماع إلى تقدمٍ ملموسٍ مجموعةً من الإجراءات المُنسّقة التي تُجسّر الفجوة بين التصورات والتنفيذ.

أولاً، يجب على المنطقة حشد التمويل المختلط على نطاقٍ واسع. **فالمنح والقروض التقليدية غير كافيةٍ لتلبية احتياجات التكيف. ينبغي على الاتحاد الأوروبي، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، والخزائن الوطنية، التعاونَ في إنشاء منصاتٍ للتمويل المختلط تجمع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظ استثماريةٍ قابلةٍ للاستثمار. من خلال الجمع بين رأس المال الميسر والضمانات والمساعدة الفنية، يمكن لهذه المرافق جذب الاستثمارات الخاصة إلى البنية التحتية للمياه والطاقة والصمود**.

ثانيًا، **من الضروري تبسيط الأطر التنظيمية في إطار البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي**، مع دمج تدابير تنفيذية مراعية للسياق على المستوى دون الوطني. إن وجود خط أساس واضح وموحد للمعايير الأساسية من شأنه

أن يمنح المستثمرين الثقة، كما أن الآليات دون الوطنية التكميلية - مثل مكاتب التصاريح الشاملة، والملاحق الإجرائية الإقليمية، وبرامج بناء القدرات المستهدفة - من شأنها أن تُمكّن البلديات والهيئات الإقليمية من تكييف الإجراءات مع قدراتها الإدارية وسياقاتها الاجتماعية والاقتصادية، مما يُسهم في فتح المشاريع المتعثرة وتسريع الموافقات.

ثالثًا، يُعد ترسيخ العدالة من **خلال الحوكمة التشاركية** أمرًا بالغ الأهمية. ولكي يكون العمل المناخي مشروعًا وفعالًا، يجب أن يصل إلى الفئات الأكثر عرضة للخطر. ويدعو المواطنون والخبراء على حد سواء إلى آليات تشاركية تُعلي من شأن الأصوات المحلية وتضمن استفادة المجتمعات المهمشة من تمويل المناخ. يمكن للمجالس متعددة الأطراف، ولوحات المعلومات العامة، وأدوات مراقبة المجتمع، ومنصات البيانات المفتوحة أن تساعد في تعزيز الشفافية ومنع استحواذ النخبة.

المراجع

I رويترز. "حرائق غابات قرب القدس تُجبر على إخلاء وإغلاق طرق سريعة". رويترز، 30 أبريل/نيسان 2025. فيديو، https://www.reuters.com/video/watch/idRW059030042025RP1/

II رويترز. "إجلاء سياح مع اجتياح الفيضانات لموقع البتراء الأثري". رويترز، 5 مايو/أيار 2025. فيديو، https://www.reuters.com/video/watch/idRW162705052025RP1/

III **باردسلي، دانيال**. "ما سبب ارتفاع درجات الحرارة القياسية في الإمارات؟" ذا ناشيونال، 27 مايو/أيار 2025 https://www.thenationalnews.com/news/uae/2025/05/27/why-uae-temperature-record-highest-may/

IV محمود، محمد. أزمة المناخ والمياه الوشيكة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 19 أبريل/نيسان 2024. https://carnegieendowment.org/research/2024/04/the-looming-climate-and-water-crisis-in-the-middle-east-and-north-africa-pub-92257

V **غودمان، كيلسي، دارميندرا هيراناندااني، رجا عطوي، وأكرم علمي**. "الشرق الأوسط يستعد لمكافحة تغير المناخ - قطاعه الخاص قادر على قيادة الطريق". المنتدى الاقتصادي العالمي، 7 نوفمبر/تشرين الثاني https://www.weforum.org/stories/2022/11/middle-east-climate-change-private-sector/
أركه، جوي، وعمرو حمزاوي، محرران. تغير المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التخفيف من مواطن الضعف وتصميم سياسات فعّالة. واشنطن العاصمة: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2024

VI في مسح يوروميد 2025، دول الجوار الجنوبي هي الجزائر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا، ولبنان، وفلسطين، والأردن، والكويت، ومصر، وليبيا، وسوريا، وإسرائيل

VII مسح الباروميتر العربي، الموجة الثامنة (2024-2023)، السؤال: "إلى أي مدى ترى كلًا مما يلي تهديدًا لمصالح الأمن القومي؟ تغير المناخ".

VIII مسح الباروميتر العربي، الموجة الثامنة (2024-2023)، السؤال: "أي مما يلي هما أول وثاني أكبر التحديات البيئية التي تواجه [بلدك]؟"

IX **رشا أبو ضرغام**، "الماء لا يأتي من الصنبور: أربعة أمور يجب أن نتحدث عنها في #يوم_المياه_العالمي"، اليونيسف، https://www.unicef.org/mena/water-doesnt-come-tap في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2023

X الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط هو إطار عمل مشترك بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الجنوبي، يحدد الأولويات المشتركة وينسق السياسات والاستثمارات لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحًا وترابطًا في المنطقة

XI المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 14: "ما هي المجالات التي ينبغي أن تُعطيها هذه الشراكات الأولوية؟" - الخيار الأول

XII المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 13: "إلى أي مدى تُقيّم أهمية العناصر التالية في إطار الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط؟"

XIII المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 2: "في أي مجالات مُحددة يُمكنك طرح أمثلة إيجابية على هذا الدور المُتزايد؟"؛ والسؤال 3: "في أي مجالات مُحددة كنت ترغب في رؤية تأثير إيجابي/ حضور أقوى للاتحاد الأوروبي؟"

XIV المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 12: "إلى أي مدى تُعدّ العناصر/ الأدوات التالية مهمةً في هيكلة هذه الشراكات؟"

XV المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 14 (إجابات مفتوحة).

XVI مسح الباروميتر العربي، الموجة الثامنة (2024-2023)، السؤال: "هل تعتقد أن على حكومتنا الوطنية بذل جهود أكبر، أم أقل، أم تقريبًا بنفس القدر الذي تبذله حاليًا للتعامل مع تغير المناخ؟"

XVII مسح الباروميتر العربي، الموجة الثامنة (2024-2023)، "وإلى أي مدى تعتقد أن كلًا مما يلي يجب أن يكون مسؤولًا عن اتخاذ خطوات لمعالجة تغير المناخ؟ حكومة [بلدك]؟"

XVIII **أندرو ليتزكوس**، "أهداف المساهمات المحددة وطنيًا بشأن تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مجموعة بيانات، قيد النشر

XIX مسح الباروميتر العربي، الموجة الثامنة (2024-2023)، "إلى أي مدى تؤيد أو تعارض اعتماد كلٍّ من التدابير التالية؟ هل تُعطي حكومتنا الأولوية لتطوير الطاقة البديلة، مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح في [بلدكم]؟"

XX المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 18: "برأيك، إلى أي مدى تُعدّ هذه الأنواع من البنى التحتية مهمة للتكامل الإقليمي؟"

XXI المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 18: "برأيك، إلى أي مدى تُعدّ هذه الأنواع من البنى التحتية مهمة للتكامل الإقليمي؟"؛ والسؤال 14: "ما هي المجالات التي ينبغي أن تُعطيها هذه الشراكات الأولوية؟"

XXII المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 17: "ما هو التأثير المُحتمل لاستراتيجية البوابة العالمية على الجوانب التالية؟"

XXIII المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 17: "ما هو التأثير المُحتمل لاستراتيجية البوابة العالمية على الجوانب التالية؟"

XXIV REGlobal، 15 فبراير/ شباط 2023، "تخضير مزيج الطاقة: تركيز الاستثمارات على زيادة مصادر الطاقة المتجددة في تونس". https://reglobal.org/greening-energy-mix-investments-focus-on-increasing-renewables-in-tunisia/.

XXV "قواعد التمويل المستدام الصارمة للاتحاد الأوروبي تردع استثمارات الأسواق الناشئة، وفقًا للبنوك"، فاينانشال تايمز، يوليو/ تموز 2024. https://www.ft.com/content/8c1657fb-2024-4a3b-bb82-1562fddcdc51.

XXVI المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 12: "إلى أي مدى تُعدّ العناصر/ الأدوات التالية مهمة لهيكلة هذه الشراكات؟"؛ والسؤال 17: "ما هو الأثر المُحتمل لاستراتيجية البوابة العالمية "على الجوانب التالية؟

XXVII هيومن رايتس ووتش. "مصر: الحكومة تُقوّض المنظمات البيئية". 12 سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.hrw.org/news/2022/09/12/egypt-government-undermining-environmental-groups

XXVIII **محمد عز**، "الجهود المصرية لتنمية السياحة تُعرّض شاطئ البحر الأحمر البكر للخطر، وفقًا لنشطاء بيئيين"، رويترز، 15 أبريل/ نيسان2025. https://www.reuters.com/world/africa/egypts-tourism-push-puts-pristine-red-sea-beach-risk-say-environmentalists-2025-04-15/

XXIX منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الحوكمة من أجل الرخاء المستدام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باريس: منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2024)، 12–16، https://doi.org/10.1787/d0da1d30-en

XXX المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، الأسئلة 13، 14، 16، و17